



الجمهورية اليمنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المستقبل
كلية العلوم الإدارية
قسم المحاسبة

معيار الإفصاح عن السياسات المحاسبية رقم (5) وإمكانية تطبيقه في الجمهورية اليمنية (صنعاء)

إعداد الطلاب /

أمين حسين فارح
أحمد عبدالواسع محمد
صهيب عبدالعزيز عبدالجبار
أحمد عبدالله أبو زيد
يوسف جواد الدبعي

إشراف

د/ محسن علي مثنى

الإهداء

أخي لن تنال العلم إلا بسة سأنبيك عن تفاصيلها ببيان
ذكاء وحرص واجتهاد وبلغة وصحبة أستاذ وطول زمان
الى من أوصى بهما الله ورسوله رضاهم من طاعته، امي
الغالية،

وأبي الحبيب أطال الله في عمرهما.
إلى جدي وجدتي أطال الله في عمرهما إلى كل الإخوة
والأخوات، إلى كل الأحباب والأصدقاء في الدراسة وخارج
الدراسة، وإلى كل من درست على أيديهم
والى أستاذ وعميد كلية العلوم الإدارية والمالية / خالد العليمي
والأستاذ رئيس قسم المحاسبة /محسن مثنى.
وإلى كل من مد يد العون
وإلى كل من وجه لي كلمة طيبة ومشجعة.

الآية

قال تعالى

{وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ
وَالْمُؤْمِنُونَ}

(سورة التوبة آية 105)

صدق الله العظيم

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي علم الإنسان ما لم يعلم، واحمده سبحانه علي توفيقه وعونه لي على إنجاز هذا البحث، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فإننا أتقدم بالشكر لله سبحانه وتعالى أولاً وأخيراً أن وفقني في إتمام هذه الدراسة.

كما نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان للأستاذ الدكتور / خالد العلمي عميد كلية العلوم الإدارية والمالية، الذي تكرم بالإشراف على هذه الدراسة والذي قدم لي المشورة والنصح والإرشاد طيلة مدة الدراسة.

كما أتقدم بالشكر لكل من الأستاذ الدكتور / محسن علي مثنى والدكتور/ جميل الجويد الأضرعي والدكتور/محمد الصلوي رحمة الله، لما تفضلا في مناقشة البحث ليزداد إثراء من الملاحظات والتوصيات التي سيقدمانها.

وأخيراً نتقدم بالشكر إلى جميع الاهل والزملاء ولا أنسى أعظم شكر إلى أعلى اشخاص إلى قلبي كل دكتور قام بتدريسنا وارشادنا وكان سبباً في تفوقنا.

وجزا الله خيراً كل من كان له دور من قريب أو بعيد وكل من ساهم وساعد في إنجاز هذا البحث.

والله ولي التوفيق

قائمة المحتويات

الصفحة	الفهرس
ب	البسمة
ت	الإهداء
ث	الآية
ج	الشكر والتقدير
ح	قائمة المحتويات
د	ملخص البحث
	Abstract
	الفصل الاول: الإطار العام للبحث
	المبحث الأول: منهجية البحث
2	المقدمة
3	مشكلة البحث
3	أهداف البحث
4	أهمية البحث
5	فرضيات البحث
6	منهجية البحث
6	حدود البحث
6	مصطلحات البحث
8	الدراسات السابقة
	الفصل الثاني: الإطار النظري
	السياسات المحاسبية
11	المقدمة
11	تعريف السياسات المحاسبية
11	أهمية السياسات والطرق المحاسبية
12	مصادر السياسات المحاسبية
13	تصنيف السياسات المحاسبية
14	التغير في السياسات المحاسبية

17	تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية
	الفصل الثالث: الإفصاح المحاسبي
20	الإفصاح المحاسبي-التعريف والنشأة
23	مراحل تطور الإفصاح المحاسبي
25	أنواع الإفصاح المحاسبي
26	أهمية الإفصاح المحاسبي
27	أهداف الإفصاح المحاسبي
28	العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي
	الفصل الرابع: الدراسة الميدانية
	المبحث الأول: إجراءات البحث
34	منهجية البحث
34	مجتمع البحث وعينة البحث
35	مقياس أداة الدراسة الميدانية
36	صدق أداة الدراسة
37	الأساليب الإحصائية المستخدمة
37	1: التوزيع التكراري والنسب المئوية
37	2: المتوسط الحسابي
37	3: الانحراف المعياري
38	أولاً: الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة
43	ثانياً: عرض النتائج المتعلقة بإجابة أسئلة الاستبيان
43	المحور الأول: مصداقية البيانات المالية ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية
45	المحور الثاني: الحيادية والاستقلالية ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية
47	المحور الثالث: صحة القرار ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية
49	المحور الرابع: موثوقية المستخدمين ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية
51	ثالثاً: عرض النتائج الإجمالية محاور الدراسة
53	النتائج والتوصيات
53	أولاً: النتائج

54	ثانياً: التوصيات
55	المراجع العربية
57	الملاحق
58	الاستبيان

ملخص البحث

تناولت الدراسة معيار الإفصاح عن السياسات المحاسبية وإمكانية تطبيقها، وتمثلت مشكلة البحث في الإخفاق في تطبيق معيار الإفصاح عن السياسات المحاسبية في القوائم المالية في الشركات التجارية في اليمن. كما هدفت الدراسة للتعرف بشكل رئيسي على إيجاد معيار للإفصاح في السياسات المحاسبية الممكن تطبيقه في الجمهورية اليمنية وايضاً هدفت الى معرفة مدى مصداقية البيانات المالية في تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية. وقد تم توزيع استبيانات على عينة لمجموعة من موظفين ومدراء شركات ومكاتب المراجعة المتمثلة في (شركة ديلويت اندتوش (حجر)، شركة جرانت ثورنتون، ريدان للمحاسبة والاستشارات، شركة هاشم الاحجبي، شركة كرو احفاد، حيث تم توزيع (50) واسترجاع (46) استبانة وتم تحليل الاستبيانات بواسطة برنامج التحليل الاحصائي SPSS وقد توصل البحث الى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها يهدف معيار الإفصاح المحاسبي إلى تطبيق السياسات المحاسبية بصورة خالية من التشويش والتضليل.

واهم التوصيات أهمية إدراك إدارات المؤسسات المالية لوجود علاقة بين الحيادية والاستقلالية ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية، إذ أن زيادة مستوى هذا الإفصاح يعكس صورة جيدة عن هذه السياسات ويعطي مؤشراً عن إمكانيات النجاح المستقبلي للمؤسسة ومدى قدرتها على المنافسة والتفوق والبقاء.

Abstract

The study dealt with the standard of disclosure of accounting policies and the possibility of their application, and the research problem was that the failure to apply the standard of disclosure of accounting policies in the financial statements in commercial companies in Yemen. The study also aimed to identify mainly the creation of a disclosure standard in the accounting policies that can be applied in the Republic of Yemen, and also aimed to know the extent of the credibility of the financial statements in applying the disclosure of accounting policies. Questionnaires were distributed to a sample of a group of employees and managers of auditing companies and offices represented by (Deloit Intouch (Hajar), Grant Thornton Company, Raydan Accounting and Consulting, Hashem Al-Lahji Company, Crowe Ahfad Company, where (50) questionnaires were distributed and (46) were retrieved) The questionnaires were analyzed by the SPSS statistical analysis program, and the research reached a set of results and recommendations, the most important of which is the accounting disclosure standard aims to apply accounting policies in a manner free from confusion and misleading. The most important recommendations are the importance of the financial institutions' management realizing the existence of a relationship between impartiality and independence and the extent of application of disclosure of accounting policies, as increasing the level of this disclosure reflects a good image of these policies and gives an indication of the possibilities of future success of the institution and its ability to compete, excel and survive.

الفصل الاول / الإطار العام للبحث:

مقدمة البحث

إن أهمية التقارير المالية كونها وسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستخدمين للقوائم المالية وكمصدر رئيسي ووحيد للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار المناسب وللافتقار للإطار الفكري الشامل للمحاسبة ليعمل بشكل دقيق المحاسبة وإعداد القوائم المالية وخضوع بعض الممارسات المحاسبية للحكم والتقدير الشخصي أدى كل ما سبق إلى أن تبنت الجمعيات والمعاهد المهنية عملية إصدار المبادئ المحاسبية والمعايير التي تحكم إعداد القوائم المالية لحماية المستخدمين وحتى يتم عرض بيانات يمكن الاعتماد عليها وكذلك إجراء المقارنات بين القوائم المالية.

وذلك ما فرض على تبني معايير محاسبية تتناسب مع بيئتها، بينما أدت بعض العوامل والمتغيرات إلى إيجاد معايير محاسبية موحدة تحكم إعداد التقارير المالية ومن أبرزها: ظهور الشركات متعددة الجنسيات، تطور التجارة العالمية، تدويل أسواق المال، توجه التفكير نحو العولمة.

ومن هنا نشأت لجنة المحاسبة الدولية بناءً على اتفاق مجموعة من المعاهد المهنية الهامة في كل من (أستراليا - كندا - فرنسا - ألمانيا - اليابان - المكسيك - هولندا - بريطانيا - أمريكا) في 1973/06/29م والتي من أهم أهدافها إعداد وتشريع المعايير المحاسبية التي ينبغي مراعاتها في إعداد وعرض القوائم المالية.

ولما شكلته المعايير الدولية من أهمية، وقد أجريت العديد من الدراسات المختلفة ومقارنتها بالتطبيقات المحلية مما أثار جدل كبير حول فاعليتها ومدى أثرها.

مشكلة البحث:

لقد ساهمت معايير الإفصاح للسياسات المحاسبية في تطوير أنظمة عرض القوائم المالية لمستخدمي القوائم من عملاء وموردين ومقرضين وقللت إلى حد كبير نسبة الخطأ في التدقيق المالي وقد أوضحت العديد من الدول أهمية الفائدة التي فرضتها معايير الإفصاح عن السياسات المحاسبية وأنظمة القوائم المالية، وهو ما مكن العديد من الدول من تحقيق كفاءة عالية ودقة بالغة في مجال المحاسبة المالية مما فرض على الباحثون التوغل بوضع دراسة منهجية لتوضيح مدى أثر معايير الإفصاح المحاسبية في تطوير أنظمة عرض القوائم المالية ومدى إمكانية تطبيقها في اليمن. ومما توضح برؤية الباحثون إن الإخفاق في تطبيق معيار الإفصاح عن السياسات المحاسبية في القوائم المالية قد يظل المستخدمين وبالتالي تقع المسؤولية على معديها. ومن هنا نشأ فكرة هذا البحث للإجابة عن التساؤلات الرئيسي:

التساؤل الرئيسي:

- أثر معيار الإفصاح في السياسات المحاسبية وإمكانية تطبيقها في الجمهورية اليمنية.

التساؤلات الفرعية:

- أثر العلاقة بين مصداقية البيانات المالية ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية؟
- أثر العلاقة بين الحيادية والاستقلالية ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية؟
- أثر العلاقة بين صحة القرار ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية؟
- أثر العلاقة بين موثوقية المستخدمين ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية؟

أهداف البحث:

الهدف الرئيسي:

- إيجاد معيار للإفصاح في السياسات المحاسبية الممكن تطبيقه في الجمهورية اليمنية.

الأهداف الفرعية:

- دراسة العلاقة ما بين مصداقية البيانات المالية ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية.
- دراسة العلاقة ما بين الحيادية والاستقلالية ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية.

- دراسة العلاقة بين صحة القرار ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية.
- العلاقة بين موثوقية المستخدمين ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في أنه تناول موضوعات جديدة صادرة عن لجنة دولية غرضها تعميم المعايير الصادرة عنها، ولم يسبق أن قامت دراسات في الجمهورية اليمنية تقيم إمكانية تطبيق معايير هذه اللجنة بشكلها القائم دون تحفظ.

وعليه فإن أهمية هذا البحث تكمن في الآتي:

1. التعرف على ما خصص في القوانين اليمنية من مواد في مجال إعداد القوائم المالية.
2. تبين للقائمين عن إعداد القوائم المالية في الجمهورية اليمنية مدى التزامها بمتطلبات معيار الإفصاح عن السياسات المحاسبية.

3. يحدد الآثار المترتبة على قرارات المستخدمين للقوائم المالية المعدة في ظل الإفصاح الناقص عن السياسات المحاسبية.

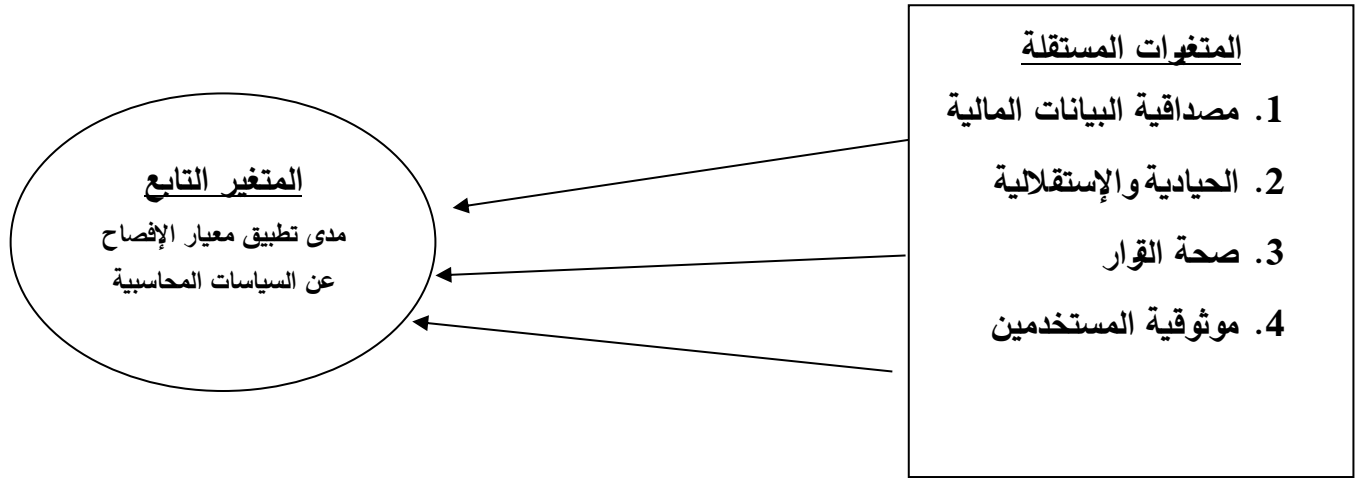
4. يبين علاقة معيار الإفصاح نظرية الاتصال في المحاسبة لأنه يتم من خلال هذا

المعيار اتصال الوحدة الاقتصادية بالعالم الخارجي.

5. إمكانية أقله معيار الإفصاح عن السياسات المحاسبية الصادر عن (IASB) مع

الواقع اليمني.

نموذج البحث:



فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية:

• تطوير العمل المحاسبي بموجب معايير الإفصاح في السياسات المحاسبية وإمكانية

تطبيقها في الجمهورية اليمنية.

الفرضيات الفرعية:

• إثبات العلاقة بين مصداقية البيانات المالية ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات

المحاسبية.

- إثبات العلاقة بين الحيادية والإستقلالية ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية.
- إثبات العلاقة بين صحة القرار ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية.

إثبات العلاقة بين موثوقية المستخدمين ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات الم
حدود البحث: حدود جغرافية: ستشمل دراسة الميدانية شركات المساهمة والشركات العامة
والمختلطة ومكاتب المحاسبة.

أ- حدود زمنية: 2020 / 2021.

ب- حدود مكانية: مجموعة مكاتب وشركات المراجعة في صنعاء

ج- حدود موضوعية: معيار الإفصاح عن السياسات المحاسبية وإمكانية تطبيقها.

د- حدود بشرية: المراجعين في المكاتب والشركات.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على : المنهج الوصفي

مصطلحات البحث

سيرد في البحث بعض الكلمات بشكل مختصر منها على سبيل المثال ما يلي:

المعايير (Standards): معايير المحاسبة الدولية الصادرة من IASC .

المعيار : هو المعيار رقم (1) الإفصاح عن السياسات المحاسبية .

القوائم المالية (Financial Statement): قائمة الدخل وقائمة المركز المالي.

(IASB): لجنة معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Committee).

المعاهد المهنية: وهي النقابات والمعاهد المحاسبية.

النظام: النظام المحاسبي الموحد المطبق على الشركات العامة المختلطة.

الجهاز: الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

(AICPA): المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين.

(FASB): مجلس معايير المحاسبة المالية.

(SCE): هيئة تداول الأوراق المالية.

التعريفات الإجرائية:

المعيار: هو عبارة عن مقياس متفق عليه بهدف المعالجة المناسبة لحالة محدودة ويمثل

مؤشراً علمياً للمحاسب، كما يقلل من المرونة غير الضرورية في التطبيق، ويقلل من

خيارات التطبيق أمام الإدارة.

الإفصاح: وهو الوضوح والكشف التام لما جاء من معلومات محاسبية بالقوائم المالية

باعتبارها منتج نهائي من أعمال المحاسبة تفيد أطراف معينة في اتخاذ القرارات.

وهذه القوائم سواء التي تعبر عن نتائج النشاط أو عن المراكز المالية هي أحد وسائل

الإفصاح المحاسبي بالإضافة إلى وسائل وأخرى.

الاستمرارية: يقصد بالاستمرارية أن المشروع سوف يستمر في محاسبة نشاطه العادي

لمدة غير محدودة من الزمن كافية لأجل تحقيق أهدافه والوفاء بالتزامه

الملاك (المساهمين):

وهي الفئة من المستخدمين الذين يمتلكون أو يساهمون في جزء من رأس مال الوحدة الاقتصادية.

المقرضون:

وهم ممولي الوحدة الاقتصادية من غير الملاك ويتكونوا من عدة أطراف (البنوك، الدائنون التجاريون وغيرهم).

الدراسات السابقة:

منذ بداية السبعينات ظهرت الكثير من الدراسات الميدانية في الدول المتقدمة عن الإفصاح بشكل عام في القوائم المالية وتناول البنود والسياسات والأحداث التي يجب الإفصاح عنها. بالإضافة إلى الدراسات التي أعدت في بعض الدول هدفت إلى مقارنة المعايير الدولية بالمعايير الموجودة في دولهم.

• النوع الأول من الدراسات:

1. دراسة سوريند سينغفي عام (1971م) أمريكا:

وكانت على نوعية المعلومات والبيانات التي يجب الإفصاح عنها وتشملت 34 بنوداً من البنود التي يجب الإفصاح عنها.

2. دراسة مايكل فيرث في بريطانيا:

قام بدراسة حول قياس درجة الافصاح في التقارير المالية لعدد من الشركات البريطانية والعوامل المؤثرة على درجة الافصاح ومدى التطبيق.

3. دراسة احمد بلقاوني عام (1979م) كندا:

حول مدى اتفاق مجموعة مختلفة من المستخدمين حول معيار الافصاح ومتطلباته.

- النوع الثاني من الدراسات: دراسات مقارنة بين المعايير الدولية وما هو مطبق في بعض الدول

4. دراسة محمود التركي (1985م):

تناولت هذه الدراسة متطلبات الافصاح العام وقياس مدى توافرها في التقارير المالية لشركات المساهمة السعودية.

5. دراسة نعيم حسن دهمش (المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والقوائم المالية):

وتحدث فيها عن المعايير التي تحكم إعداد القوائم المالية ومنها معيار الافصاح بشكل عام.

الفصل الثاني / الإطار النظري للبحث:

السياسات الحاسوبية

مقدمة

لقد تعدد مفهوم السياسة المحاسبية من قبل الكتاب والباحثين نظرا لاختلاف أفكارهم من جهة، وتعدد الدراسات المحاسبية من جهة أخرى، فنجد ان التعاريف والمفاهيم تتطابق وأخرى تختلف.

تعريف السياسات المحاسبية

السياسات المحاسبية هي المبادئ والأسس والأعراف والقوانين والممارسات المحددة التي طبقها منظومة الأعمال في إعداد وعرض البيانات المالية. (سامر مطهر، 2012).

تعرف الفقرة (21) من المعيار الدولي رقم (1) وهو بعنوان "عرض البيانات المالية" السياسات المحاسبية هذه السياسات في أنها "المبادئ والقواعد والأعراف والأحكام والإجراءات التي تتبعها الإدارة في إعداد وعرض البيانات المالية. ونظرا لتعدد بدائل السياسات المحاسبية التي يمكن للإدارة الاختيار من بينها السياسة التي تستخدمها في معالجة الموضوع ذاته، لابد حينئذ من أن تختار الإدارة من بين هذه البدائل السياسة الفضلى التي تعرض وضعها المالي ونتائج أعمالها بصورة صحيحة في ضوء الظروف المحيطة وبشكل يوفر أكثر المعلومات إفادة لمستخدمي البيانات المالية للمؤسسة. (محمد مطر، 2004، ص 356).

أهمية السياسات والطرق المحاسبية

تعتبر السياسات المحاسبية في المؤسسة حجر زاوية وذلك لأهميتها بالنسبة للمؤسسة عند إعدادها القوائم المالية من جهة والطرق ذات العلاقة من جهة ثانية وتكمن أهميتها في:

- تساعد السياسات المحاسبية على توضيح العلاقة ومدلولات الأرقام الواردة بالقوائم المالية للمؤسسة.

- تمكن من اختيار أفضل البدائل المحاسبية الملائمة للظروف والعوامل السائدة سواء على مستوى

المؤسسة أو المجتمع مما يؤدي الى التوصل لقوائم مالية ذات بيانات عادلة تخدم أصحاب المصالح دون تضليل مع ضرورة التزام الحياء.

- تحديد السياسة المحاسبية للمؤسسة يعد أمراً ضرورياً حيث ان مقارنة البيانات الواردة بالقوائم المالية ضروري للحكم على مدى كفاءة المؤسسة.
- من أهم المقومات الواجب المحافظة عليها عند تحديد السياسات المحاسبية وتطبيقها هي قابليتها للمقارنة حيث مرونتها تؤدي الى استيعاب الاختلافات القائمة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة مما يضمن امكانية اجراء مقارنات بين نتائج النشاط للمؤسسات. (ادريس دحمان، 2015)
- وضع سياسة محاسبية يؤدي الى تحقيق مبدأ المقارنة الذي يساعد على عدم التحفيز والدقة والموضوعية في الافصاح عن كفاءة وقدرة المؤسسة ومستوى تحقيقها للأهداف المسطر

مصادر السياسات المحاسبية

1- المبادئ والقواعد المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً من أعضاء المهنة (GAAP)

يمثل أقدم وأهم مصادر بناء السياسة المحاسبية وما زال هذا المصدر يحتفظ بأهميته في كثير من الدول حيث أن المصدر يلقي قبولاً عاماً من أعضاء المهنة، حيث تشكل هذه المبادئ والقواعد المحاسبية وهي بمثابة إطار للغة المحاسبة، كما أنها تعد إطار مرجعي لمدقي الحسابات بحيث تمكنهم من التحقق من مدى توافق المعلومات المالية مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً.

2- الجهات الحكومية المختصة أو المفوضة بذلك

سيادة الحكومة وسلطة القانون تتيح للجهات الحكومية فرض سياسات محاسبية معينة، وقد تلجأ اللجنة المنظمة عند بناء سياسة محاسبية إلى المبادئ والقواعد المحاسبية لفرض سياسة محاسبية على المؤسسات العاملة في المجتمع.

3- اجتهاد إدارة المؤسسة (محمد عبدالحميد، عطية، 2014، ص 566)

يتمثل في اجتهادات المحاسبين في معالجة العديد من التسويات التي لم يرد بشأنها معايير محاسبية مباشرة توضح آليات معالجتها بشرط عدم تعارضها مع المعيار المحاسبي لهذه التسوية وكذلك مع أي معيار محاسبي آخر.

في هذه الحالة ينبغي على المؤسسة الرجوع إلى المصادر التالية والعمل على تطبيقها:

- شروط وتفسيرات وإرشادات المعايير المحاسبية الدولية التي تتعامل مع موضوعات أو معاملات أو أحداث مشابهة وذات صلة.

- المفاهيم، أسس الاعتراف، ومفاهيم القياس للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات كما وردت في إطار إعداد وعرض القوائم المالية.

تصنيف السياسات المحاسبية

يمكن تصنيف السياسات المحاسبية من خلال عدة المعايير على مستوى المؤسسات كما يلي:

أولاً: معيار الأدوات المستخدمة في التقدير:

حسب هذا المعيار فإن السياسات المحاسبية تقسم إلى سياستين، الأولى نوعية والثانية كمية

1 - سياسات نوعية (عتير سليمان، 2016، ص 5)

إن السياسات النوعية، تكون في شكل مراحل وشروط وإجراءات نصية، بناء عليها تحول العمليات من حساب إلى حساب يتناسب مع طبيعتها الحالية، مثل: شروط ومعايير تحويل الزبائن العاديين إلى زبائن مشكوك فيهم. سياسات كمية تتضمن السياسات الكمية، أسس قياس وتقييم بعض عناصر القوائم المالية (وليد ناجي الحياي، 2007، ص 69)، حيث تشير إلى السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم ونشرها، كسياسة الإهلاك المتبعة وطرق توحيد القوائم المالية (إن وجدت) (سامر قنطقجي،

2012، ص29)، فهذا النوع من السياسات عادة ما يأتي في صورة أرقام، معدلات، ... الخ.

ثانياً: معيار القوة الإلزامية (عتير سليمان، 2016، ص 12)

حسب هذا المعيار فإن السياسات المحاسبية تقسم إلى سياستين، الأولى إلزامية و الثانية اختيارية

1. سياسات إلزامية

إن السياسات الإلزامية، تتمثل في كون إدارة المؤسسة مجبرة على تطبيقها بغض النظر على مدى مناسبتها. وفي حقيقة الأمر أن مثل هذه السياسات المحاسبية تكون عادة في حالة عدم وجود بدائل محاسبية أخرى مثل الحالات التي تميل تطبيقاتها المحاسبية إلى توحيد السياسات المحاسبية الجزئي أو الكلي، أي يوجد خيار واحد لكل معالجة محاسبية.

2. سياسات اختيارية

إن السياسات الاختيارية، تكون في حالة وجود تعدد في السياسات المحاسبية المتاحة للتطبيق، حيث يكون أمام إدارة المؤسسة عدة بدائل محاسبية لنفس العملية تختار الأنسب من بينها بغية إعداد قوائم مالية تكون أكثر ملاءمة وموثوقية لدى مستخدميها، ويعد هذا النوع من السياسات المحاسبية الأكثر انتشاراً في الوقت الحالي رغم ما يثار حوله من جدل خصوصاً في ما يتعلق باستغلال حرية الاختيار في مآرب أخرى غير مهنية

التغيير في السياسات المحاسبية

أولاً: تعريف التغيير في السياسات المحاسبية:

تغيير الطرق المحاسبية يخص تغيير المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات الخاصة التي يطبقها الكيان بهدف اعداد وعرض الكشف المالية.

لا يتم أي تغيير في الطرق المحاسبية إلا اذا فرض في اطار تنظيم جديد أو اذا كان يسمح بتحسين

عرض الكشوف المالية للكيان المعني.

ينشأ التغيير في سياسة محاسبية نتيجة تبني سياسة محاسبية تختلف عن السياسة التي تم استخدامها سابقا بحيث تنشأ في البيانات المالية ولا يقتصر اصطلاح "سياسة محاسبية" على المعايير والأسس والممارسات المحاسبية فقط ولكنه يشمل ايضا طرق تطبيق هذه المعايير والأسس فالتغيير في سياسة محاسبية

يشمل على سبيل المثال، التغيير من طريقة القسط الثابت الى طريقة القسط المتناقص لحساب الاستهلاك أو طرق تغيير المخزون.

والتغيرات في السياسة المحاسبية تعني تحول المؤسسة من مبدأ محاسبي مقبول وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الى مبدأ اخر.

ثانيا: متى يسمح للمؤسسة بالتغيير في السياسات المحاسبية:

يجب ان يكون مستخدمو القوائم المالية قادرين على مقارنة القوائم المالية لعدد من الفترات الزمنية للمؤسسة، والتعرف على اتجاهات موقفها المالي وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية. ومن ثم يكون من الضروري تطبيق نفس السياسات المحاسبية في هذه الفترات الزمنية المختلفة مالم يستوفي التغيير في السياسات المحاسبية الاشتراطات والأسس التالية:

أ. إذا طلب اي معيار أو تفسير إجراء هذا التغيير.

ب. إذا كان مثل هذا التغيير يفضي الى القوائم مالية تقدم معلومات موثوق بها وأكثر ملائمة عن تأثير المعاملات والأحداث الاخرى على المركز المالي والأداء المالي أو التدفقات النقدية للمؤسسة.
(علي يوسف، 2009، ص 7).

ثالثاً: ما لا يعتبر تغييراً في السياسات المحاسبية:

لا يعتبر المعيار المحاسبي الدولي رقم 08 ما يلي تغييراً في السياسة المحاسبية:

أ. تطبيق سياسة محاسبية لمعاملات أو أحداث أو ظروف أخرى تختلف في جوهرها عن تلك المعاملات السابقة.

ب. تطبيق سياسة محاسبية جديدة على معاملات أو أحداث أو ظروف أخرى لم تحدث من قبل أو كانت غير ذات أهمية نسبية.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفق SCF

يجب على المؤسسة الإفصاح عن كل السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية سواء تتعلق بسياسات تصريف المخزون أو أي سياسة، إضافة إلى تحديد أسباب تغيير سياسة معينة مع إيضاح أن كان التغيير اجبارياً بموجب معيار محاسبي دولي، أو كان اختيارياً مع بيان الدوافع والأسباب والآثار الناجمة عن هذا التغيير.

يجب على المؤسسة أن تفصح عن:

1. اسم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية.
 2. عند الاقتضاء يتم عمل التغيير في السياسة المحاسبية وفقاً للإحكام الانتقالية.
 3. طبيعة التغيير وفقاً للسياسة.
 4. عند الاقتضاء وصف الأحكام الانتقالية.
 5. عند الاقتضاء، الأحكام الانتقالية التي ربما لها تأثير على الفترات المستقبلية.
 6. للفترة الحالية وكل فترة سابقة مقدمة، وللحد العملي مقدار التعديل:
- لكل بند متأثر في البيان المالي.

إذا كان معيار المحاسبة الدولي (33) المرسوم: حصة السهم من الأرباح ينطبق على المشروع لدخل السهم الاساسي والمخفف.

7. مقدار التعديل المتعلق بالفترات ما قبل تلك المقدمة.

8. وصف كيفية وتاريخ تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية.

كما يجب على المشروع الافصاح عن:

9. اسم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الجديد.

10. طبيعة التغيير الوشيك أو التغييرات في السياسة المحاسبية.

11. التاريخ المطلوب لتطبيق المعيار الجديد.

12. بيان الاثر المتوقع من التطبيق الاولي للمعيار الدولي على البيانات المالية. (احمد حلمي،

2010، ص 74)

تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية

مما سبق أن التغيير في السياسات لمحاسبية يكون لسببين رئيسين:

- في حالة صدور معيار محاسبي يلزم بإتباع سياسة معينة ليكون التغيير إجبارياً.

- إذا وجدت مبررات منطقية لتغيير سياسة محاسبية تؤدي إلى قوائم مالية أكثر ملاءمة وموثوقية

وعندها يكون التغيير اختيارياً.

إذا كان التغيير في السياسات المحاسبية ناتج عن تطبيق معيار جديد أو تفسير جديد فإنه يجب

مراعاة الترتيب التالي:

أ. يجب في البداية إتباع الأحكام الانتقالية المحددة الواردة في المعيار أو التفسير الجديد (إن

وجدت).

ب. في حالة غياب أي أحكام انتقالية فيجب تطبيق التغيير في السياسات المحاسبية بنفس طريقة

التغيير الاختياري والتي سنوضحها في الفقرة التالية.

يتم تطبيق التغيير الاختياري في السياسات المحاسبية بالترتيب التالي:

- تطبيق السياسة المحاسبية بأثر رجعي وكأنها هي المطبقة منذ البداية إذا كان الأمر عملياً.
- إذا كان من غير العملي أي تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة بأثر رجعي منذ البداية يتم تعديل الأرصدة الافتتاحية في أقدم سنة سابقة.
- تطبق التغييرات المحاسبية على الفترات المستقبلية إذا كان من غير الممكن تعديل الأرصدة الافتتاحية.

الفصل الثاني / الإطار النظري للبحث:

معيّار الإفصاح

الإفصاح المحاسبي - التعريف والنشأة

لقد أدى التطور في الأنشطة الاقتصادية إلى نمو متزايد في حجم المشروعات، وأصبحت ذات علاقات متشابكة، مما زاد من الحاجة إلى الإفصاح المحاسبي لكل الأطراف المتعددة، ومع تعدد تلك الاحتياجات من المعلومات المحاسبية فقد أصبح الإفصاح المحاسبي من أهم المبادئ التي يتبعها المحاسبون عند إعدادهم التقارير والقوائم المالية حيث لابد أن تقابل المحاسبة كافة احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية.

ولعل المتتبع للمعرفة المحاسبية المعاصرة سوف يجد اهتمامها من خلال الدراسات والأبحاث المختلفة للعديد من الباحثين الأكاديميين، على المستويين المحلي والدولي بالإفصاح المحاسبي حيث بذلت الجهود من قبل العديد من المنظمات الدولية مثل السوق الأوروبية المشتركة، والمنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية واتحاد المحاسبين الدولي IFAC ، ولجنة معايير المحاسبة الدولية ASC ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB، كذلك في مصر من خلال إصدارات المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين وزارة الاقتصاد والجهاز المركزي للمحاسبات إضافة إلى تشكيل اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة ثم تتويج ذلك بمجموعة الـ 39 معياراً محاسبياً الصادرة عن وزارة الاستثمار رقم 243 لسنة 2006، كذلك في المملكة العربية السعودية وغيرهم ممن لهم اهتمام بالمعرفة المحاسبية.

تعريف الإفصاح المحاسبي:

بالرغم من تعدد الدراسات والأبحاث التي هدفت إلى تعريف الإفصاح المحاسبي، إلا أن وجهات نظر الباحثين والمهنيين لا زالت مختلفة حول مفهوم الإفصاح خاصة فيما يتعلق بمحتوى الإفصاح ومستواه.

تعريف الإفصاح لغةً بأنه:- إظهار الشيء بحيث يكون واضحاً ومفهوماً. (الحساني، 1997، ص40)

تعريف الإفصاح اصطلاحاً فقد تعددت التعاريف والسبب تعدد وجهات نظر المقدمين لهذا المعلومات بحسب طبيعة النشاط او ما يهم المستفيدين.

1- الإفصاح المحاسبي هو المرحلة التي تمكن المحاسبين من التعبير عن جهودهم في توفير المعلومات المحاسبية وهو من أهم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وقد اجمع المحاسبون على تبني هذا المبدأ عند اعداد القوائم المالية المنشورة مما ساعد المهتمين من خارج المشروعات على اتخاذ القرارات السليمة في ضوء المعلومات التي يحصلون عليها من تلك القوائم.

وقد عرفه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنه "عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة، ويتعلق ذلك بشكل وتصنيف المعلومات الواردة في القوائم المالية ومعاني المصطلحات الواردة فيها".

وقد تطرق العديد من الكتاب لمفهوم الإفصاح وأهميته، فقد عرفه "Hendrickson" بأنه عرض المعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق ارباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته.

وقدر عرفه "choi" بأنه نشر المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمشروع سواء كانت كمية أو أخرى بما يساعد المستثمر على اتخاذ قرارته وتخفيض حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية المستقبلية.

2 - بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر أنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها.

3 - إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية عن المنشأة بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة. (عبد الله، 1995، ص39)

نشأة وتطور الإفصاح المحاسبي: -

ظهر مصطلح الإفصاح لأول مرة في منتصف القرن التاسع عشر في نطاق قوانين الشركات الإنجليزية أي انه ظهر كقاعدة قانونية بالرغم من عدم وجود مبادئ للمحاسبة أو معايير للتدقيق وكذلك ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً كقاعدة قانونية في الثلث الأول من القرن العشرين .

أما عن مفهوم الإفصاح المحاسبي فقد وردت له الكثير من التعاريف من قبل المنظرين والمنظمات المهنية وقد اختلفت هذه التعاريف تبعاً للحقبة الزمنية التي ورد فيها ذلك التعريف فمثلاً تعريف (Kohler) في كتابه قاموس المحاسبين بأنه تفسير أو اظهار حقيقة أو رأي أو تفاصيل تتعلق بالقوائم المالية أو يتضمنها تقرير المدقق ويظهر في شكل معلومة أساسية أو ملحوظة للمساعدة في تفسير هذه القوائم أو التقارير . (Hendrickson، 1982، p504).

يظهر أن التعريف السابق يعكس المفهوم التقليدي للإفصاح أي أن حدود الإفصاح في ظل هذا التعريف تقتصر على الدور التفسيري للمعلومات المحاسبية التي تنتج من القياس المحاسبي. ولكن مع تطور نواحي الحياة المختلفة وتزايد حجم وعدد شركات الأموال وتزايد اعتماد الشركات في التمويل على المستثمرين أدى إلى توسيع مفهوم ونطاق ومضمون الإفصاح المحاسبي فلم يعد الإفصاح المحاسبي مقتصرًا على مجرد إبلاغ أو عرض نتائج القياس المحاسبي وتفسيرها. وإنما أصبح الأمر ينطوي على عرض معلومات كمية أو وصفية وكذلك فعلية أو تقديرية والتي لها تأثير

ملحوظ على متخذي القرارات وكذلك قد تكون تلك المعلومات المفصح عنها غير ناتجة عن قياس محاسبي وقد تتعارض أيضاً مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

مراحل تطور الإفصاح المحاسبي:-

1- مرحلة العصور القديمة:

أن أقدم اشكال القوائم المالية المحاسبية المستخدمة في العصور القديمة هو ما يطلق عليه "مبدأ العهدة" حيث كانت العهدة تعد وتسجل عن فترة زمنية معينة وتتكون من جزأين الأول خاص بالعهدة والثاني خاصة بالمسترد من العهدة، وبالتالي يمثل رصيد القائمة مقدار ما هو مستحق للمالك، وكانت هذه السجلات الأثرية تخدم وظيفتي تتبع الملك لممتلكاته وكذلك لفرض الرقابة على الأشخاص الذين يسيطرون على أمواله.

2- المرحلة الممتدة بين القرن السادس - نهاية الثاني عشر:

تميزت الفترة من 600 بعد الميلاد بظهور الحضارة الإسلامية وإمبراطوريتها الواسعة المترامية الأطراف واكتشاف الأرقام العربية (1)، فظهرت الحاجة إلى الدواوين (ديوان بيت المال وغيره)، كما أدى استخدام النظام العشري من قبل الهنود والعرب إلى قفزة نوعية كبيرة بفضل ما قدمه هذا النظام من مرونة حسابية كبيرة، وفي عام 1100م عرض العلامة المسلم أحمد بن محمد المازندراني دفترًا استخدمه العرب المسلمون بعرض النفقات في الجانب الأيسر والإيرادات في الجانب الأيمن بما يشبه سجلات القيد المزدوج. ولقد عاشت البلدان العربية والإسلامية في تلك الفترة ازدهاراً اقتصادياً واجتماعياً، واحتوت هذه الحضارة على شعوب وجنسيات مختلفة ساهمت جميعاً في اكتشاف العديد من العلوم وتطويرها، كما قدمت الحضارة الإسلامية نموذجاً يحتذى به في العديد من المجالات منها الإدارة والاقتصاد. شهدت العصور الوسطى فترة ركود بالنسبة لتطور المحاسبة نتيجةً لتفشي الجهل في أوروبا، حيث اقتصر الإثبات المحاسبي على سجلات من رقائق جلود الحيوانات، وفي كل هذه

المرحلة كانت المحاسبة بسيطة ولكنها بقي بالغرض. ولقد أسهمت الحروب الصليبية (1096 - 1291م) في نقل حضارة الشرق العربي الإسلامي إلى الغرب في جانبها المادي وغير المادي، واستخدم الغرب الأرقام العربية لأول مرة في إيطاليا في عام 1143.

3- المرحلة الممتدة بين القرن الثالث عشر -نهاية القرن الثامن عشر:

في هذه المرحلة تم العمل بنظام القيد المزدوج وكذا مسك الدفاتر مما يعد تطوراً لمهنة المحاسبة، ولم يكن المستخدمون في حاجة إلى معلومات دورية عن تقييم أداء الشركة لأنهم كانوا على صلة يومية بها ولذلك كانت الاحتياجات مقصورة على وجود سجلات عن الأصول والالتزامات وذلك لأغراض الرقابة الداخلية والمساعدة في تتبع وتحصيل الديون وبالتالي كانت التقارير المحاسبية تعمل على توفير معلومات عن السيولة وتحديد المركز المالي عن التصفية. (فرج، 2005م، ص16)

4- المرحلة الممتدة بين اوائل القرن التاسع عشر إلى الكساد العظيم:

أدى التقدم الاقتصادي إلى تزايد الحاجة لوجود منشآت كبيرة الحجم ترتب على ذلك صعوبة إدارة شؤون الشركة من قبل الملاك- المساهمون -نظراً لكثرة عددهم وقلة خبراتهم لذا فقد عهدوا بشؤون إدارة شركتهم لمجموعة من المدراء المحترفين، وهذا تطلب ضرورة توفير معلومات عن مقدار الربح وثروة الشركة وبالتالي كانت الميزانية العمومية تمثل القائمة الأساسية التي يستخدمها المحاسب كأداة للتقرير المالي وقد صاحب الميزانية قائمة الدخل كقائمة رئيسة نظراً لاحتوائها على مكونات ومصادر الربح. وحتى يتم إضافة الثقة في هذه القوائم المالية فقد ترتب عليه ضرورة مراجعة القوائم المالية التي تنشرها الشركات من قبل مراجع خارجي لتقدير مدى الاعتماد على ما تقدمه الإدارة من معلومات في هذه القوائم. (الشيرازي، 1990، ص21).

5- مرحلة ما بعد الكساد العظيم:

تعد هذه المرحلة من أكثر المراحل تأثيراً على الإفصاح، فنتيجة لأحداث الكساد العظيم واجهت مهنة المحاسبة تحدياً في صياغة إطار نظري يحكم ممارسات المحاسبة المالية وممارسات التقرير المالي مما انعكس بدوره على تطور مضمون الإفصاح، فقد كان الإفصاح حتى الكساد العظيم غير ثابت وغير إلزامي على الشركات ولكن بعد ذلك سعت الهيئات المحاسبية المهنية والعلمية إلى البحث عن مبادئ محاسبية مقبولة عموماً تكون أساساً للإفصاح المحاسبي مع التركيز على مبدأ الإفصاح، ففي علم 1933م أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على ضرورة التزام مهنة المحاسبة بمبدأين هما مبدأ الإفصاح الشامل ومبدأ الثبات، وقد كان تطور المحاسبة في الستينيات أثر على مبدأ الإفصاح حيث أن تحول المحاسبة من مدخل الملكية إلى ما يعرف بمدخل المستخدمين ترتب عليه تحول وظيفة المحاسبة من نظام لماسك الدفاتر إلى التركيز على دورها كنظام للمعلومات غايتها توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات (مطر والحيالي، 1999م، ص368).

ومنهم من يصنع الإفصاح المحاسبي في مصاف المبادئ المحاسبية، حيث أن هذا المبدأ يتطلب تقديم البيانات والمعلومات التي تسمح لمستخدمها من الوصول إلى قرار مبني على معرفة دون الدخول في عملية تخمين، وكغيره من المبادئ المحاسبية يهدف هذا المبدأ بالدرجة الأولى إلى خدمة قراء القوائم المالية وبالتالي تأكيد الوظيفة الإعلامية للمحاسبة (عبد المنعم وأبو طبل، 1982م)

أنواع الإفصاح المحاسبي:-

1- الإفصاح الكامل (الشامل): - شمولية القوائم المالية، لعرض كافة المعلومات الملائمة لمستخدمي القوائم المالية. (Buzby, 1974).

2- الإفصاح العادل:- يركز على أخلاقية تتعلق بالعدالة والمساواة بين مستخدمي القوائم المالية في عرض الحقائق المتعلقة بأنشطة المنشأة لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الصحيحة

3- الإفصاح التفاضلي:- يعتمد الإفصاح التفاضلي على التقارير السنوية المختصرة (الملخصة)

4- الإفصاح التتقيفي(الإعلامي):- يشمل معلومات محاسبية ومالية وإيضاً غير مالية كمية

ووصفية مثل كمية الطاقة الانتاجية للوحدة المحاسبية.(عبدالعزیز، 2005، ص19، 20).

5- الإفصاح الوقائي(التقليدي):- هو عرض المعلومات الكافية لجعل القوائم المالية مفيدة وغير

مضللة بما يفيد المستثمر العادي.(حنان، 2003، ص451).

6- الإفصاح الكافي:- الأكثر شيوعاً في الاستخدام ويشير إلى الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح

عنه.(Moontiz، 1961، ص50)

7- الإفصاح الملائم:- هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة

نشاطها.

أهمية الإفصاح المحاسبي:-

1- يعد من أهم المبادئ المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً لأنه يشمل كل ما يتعلق بالبيانات

والمعلومات المالية.

2- توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرقبين والدائنين الحاليين والمرقبين وغيرهم

من مستخدمي المعلومات لترشيد قرارات الاستثمار .

3- تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية المساهمين والمستثمرين في بيان مدى نجاح

الإدارة في إدارة الأموال إدارة اقتصادية تهدف الى تنمية حقوق المساهمين والمستثمرين.

4- إمداد المستخدمين من خلال التقارير بالمعلومات التي تساعد على التنبؤ والمقارنة والتقييم.

5- مساعدة الدول النامية بوضع بيانات مالية دقيقة تمتاز بالمصداقية، لتساعد في مواكبة التطور

الاقتصادي العالمي. (جربوع، 2003).

أهداف الإفصاح المحاسبي:

توجيه سلوك المنشأة لوجهة معينة من قبل الجهات التي تملك سلطة فرض الإفصاح عن معلومات

معينة

لأبد وأن لكل شيء هدف وعليه فإن الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية له هدف وغرض كما

بينه وهو توجيه سلوك المنشأة لوجهة معينة من قبل الجهات التي تملك سلطة فرض الإفصاح

عن معلومات معينة. وقد بين بأنه يوجد اتجاهين في الإفصاح. (طارق، 2004)

أولاً: الاتجاه التقليدي في الإفصاح:

هو الذي يهدف ويهتم بالمستثمر الذي له دراية محدودة باستخدام القوائم المالية فيقضي بضرورة

تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر محدود المعرفة مع التركيز على

المعلومات التي تتصف بالموضوعية والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من

عدم التأكد وفي ذلك كله حماية لهذا المستثمر من التعامل غير العادل في سوق المال. (فرج،

2005م، ص16)

ثانياً: الاتجاه المعاصر في الإفصاح: -

ويهدف إلى تقديم المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، وفي ظل هذا الهدف فإن نطاق الإفصاح

لم يعد قاصراً على تقديم المعلومات المالية التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية والتي تتناسب

مع قدرات المستثمر العادي، بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي، تحتاج إلى

درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها وإستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرين الواعين

والمحللين الماليين في اتخاذ قراراتهم. (عماد، 2004م)

العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح المحاسبي:

يوجد عدد من العوامل التي تؤثر على الإفصاح في التقارير المالية، أن للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعيش فيها المنشأة تأثيراً على المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ومقدارها وأثرها على المنشأة ومقدار الاستفادة منها في إجراء المقارنات للمنشأة مع غيرها عن المنشآت الأخرى المماثلة. (Hendrikson,1969)

أولاً -العوامل البيئية:

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية وسياسية وقانونية واجتماعية. ويمكن بيان هذه العوامل كمايلي:

1- العوامل الاقتصادية:

يتأثر الإفصاح المحاسبي بالبيئة الاقتصادية المحيطة وبدرجة النمو الاقتصادي وأدوات السياسة المالية والنقدية والمؤشرات الاقتصادية ووجود أسواق الأوراق المالية ومدى تطورها. (الحاج، 2002، ص48)

2- العوامل السياسية:

تؤثر طبيعة النظام السياسي وخصوصاً درجة الوعي بالحاجة إلى الرقابة على النشاط الاقتصادي والتدخل الحكومي من خلال القوانين والتشريعات وتأثير الرأي العام على معيار الإفصاح. (محمد، 2006، ص83)

3- العوامل القانونية:

تتعدد هذه العوامل وأهمها مجموعة الأنظمة وقواعد القانون التي تتطلب معايير معينة تحمي ممتلكات وحقوق الآخرين. (الحاج، 2002، ص 44)، (عبدالله، 1996، ص22).

4- العوامل الاجتماعية:

يتأثر الإفصاح المحاسبي ببعض القيم الاجتماعية التي تتمثل في اتجاه الناس نحو السرية والاهتمام بالوقت والقضاء والقدر. (الصيح، 1998، ص 42) (القاضي وحمدان، 2001، ص236).

ثانياً -العوامل المتعلقة بالشركة:

يوجد عدد من العوامل التي ترتبط بالشركة كحجمها، وعدد المساهمين فيها، وإدراجها في سوق الأوراق المالية،

1- حجم الشركة:

توجد علاقة طردية بين نسبة الإفصاح في الشركة وحجم أصولها، ويحتاج إعداد المعلومات واستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب وملائم للمستخدمين. فالشركة الكبيرة تتمتع بقدرة أكبر على تحمل تكاليف التوسع في تزويد المستثمرين بالبيانات والإيضاحات، حيث تكون هذه التكلفة غير ملموسة إذا ما قورنت بالشركات الصغيرة. (تركي، 1995، ص29)

2- عدد المساهمين:

تؤدي كثرة عدد المساهمين في الشركة إلى الزيادة في عرض البيانات المالية نتيجة لكونهم أكثر الأطراف تأثراً بمستوى الإفصاح المحاسبي. وتوجد علاقة طردية بين مستوى الإفصاح المحاسبي وعدد المساهمين في الشركة وقد يكون السبب في ذلك يرجع إلى أن زيادة عدد المساهمين يؤدي إلى المزيد من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها لتلبية احتياجاتهم ورغباتهم. (Singhvi & Desai, 1991)

1991

3- تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية:

لهذا العامل أثر مباشر في زيادة الإفصاح نتيجة لوجود متطلبات قانونية تحكم عملية التسجيل حيث تقوم الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية والتي يتم التعامل في الأسهم أو السندات التي تصدرها بملء عدد من النماذج والإيضاحات عن أهداف الشركة ونشاطها ونتائج أعمالها. (Barett, 1976)

مستخدمي المعلومات المحاسبية كاحتياجاتهم من المعلومات المحاسبية

متطلبات الإفصاح المحاسبي (حماد طارق عبدالعال، 2000، ص54)

1. . السياسات المحاسبية

تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية قد تختلف من منشأة إلى أخرى، فالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة، وقد أوضحت المعايير المحاسبية الدولية هذه الحقيقة بالقول بأنه يعتبر استخدام سياسات محاسبية مختلفة في مجالات متعددة من العوامل التي تؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية، وليست هناك مجموعة معينة بالذات للسياسات المحاسبية المقبولة يمكن الرجوع إليها، ومن ثم فإن استخدام ما هو متاح من السياسات المحاسبية المختلفة قد يسفر عن قوائم مالية مختلفة عن بعضها البعض لمجموعة واحدة من الأحداث والظروف، لذلك يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية وثيقة هامة للمعلومات تمكن من تفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية وفقا للسياسات المحاسبية التي أدت إليها.

2. الأطراف والصفقات الهامة:

يجب أن تشمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على وصف للصفقات المبرمة بين المنشأة

وأطرف أخرى، وكذلك العلاقات الهامة بين المنشأة وأطراف خارجية أخرى مثل العلاقات بين الشركة القابضة والشركة التابعة.

3. الأحداث اللاحقة:

تغطي القوائم المالية فترة محددة من الوقت، ولكنها لا تكون متاحة للنشر مباشرة في اية الفترة المالية، وغالبا ما تنشر بعد انتهاء الفترة المالية بعدة شهور، وتسمى الفترة بين اية الفترة المالية و إصدار نشر القوائم بالفترة اللاحقة.

وأثناء الفترة اللاحقة قد تحدث أحداث هامة أو تتاح معلومات جديدة متصلة بالقوائم المالية التي تم إعدادها، فإذا لم تكن منعكسة على القوائم المالية فإن الأمر يتطلب تعديل القوائم أو عرضها في صورة الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.

4. الشكوك حول استمرار المنشأة:

يتم إعداد القوائم المالية على أساس استمرار المنشأة، وأنه في ظل غياب أي معلومات وتوقعات بفشل المشروع أو عدم استمراريته فإنه يفترض أن المشروع مستمر إلى ما لا اية، وفي حال توفر لدى معدي القوائم المالية معلومات تفيد بعدم استمرارية المشروع، أو أن هناك شكوكا حول استمرار المشروع، عندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة للقوائم المالية.

5. الالتزامات المحتملة :

تتمثل عادة بالتزامات يحيط بها الكثير من عدم التأكد، فيما يختص بحدوثها أو مبالغها، وتظهر عادة نتيجة للقضايا المرفوعة ضد المنشأة أو المنازعات مع الأطراف الأخرى، والتي تتطلب تحويل بعض المبالغ مستقبلا عند تسوية النزاع، وفي بعض الحالات التي يتأكد فيها بعض هذه الالتزامات فإنها تدخل ضمن الدفاتر المحاسبية لتصبح جزءاً من القوائم المالية بينما يتم الإفصاح عن الالتزامات

المحتملة الأقل تأكيدا في ملاحظات القوائم المالية، والإفصاح في الحالة يخبر القارئ بالنتائج السلبية المحتملة للأحداث التي وقعت ولكنها لم تصل إلى الدرجة الموضوعية اللازمة لإدخالها إلى القوائم المالية.

معوقات الإفصاح المحاسبي

إن السلبيات التي سنذكرها لا تنقص من أهمية الإفصاح وعلى الأخص تلك الشركات المدرجة في سوق المال ويعود ذلك لعدة أسباب منها، على سبيل المثال أن جهود هيئة سوق المال في الرقابة على تلك الشركات رفعت من الأنظمة المحاسبية وخاصة التوقيت والنوعية بالإضافة إلى توافر حد أدنى من الإفصاح المحاسبي وزيادة الوعي المحاسبي وضغط الملاك والمواطنين كافة على الإدارة لزيادة مستوى الإفصاح ومن أهم معوقات رفع مستوى الإفصاح المحاسبي ما يلي:

1. تركيز اهتمام الإفصاح بالشركة المدرجة لسوق المال فقط على الرغم من أنها لا تمثل إلا جزء من النشاط الاقتصادي.
2. تشابك الصلاحيات بين عدة جهات لتحديد الجهة المسؤولة عن كافة الإفصاح المحاسبي.
3. استقلال بعض الأشخاص والمؤسسات للمعلومات الداخلية و التداول بناءً عليها.
4. تحديد مستوى الإفصاح يأتي انعكاساً للبيئة وليس الجهات الرقابية.
5. اختلاط المعلومة مع الإشاعات و التداول الفردي بدلا من المؤسساتي.
6. إصرار الشركات على سرية جميع المعلومات ما عدا ما يفصح عنه في القوائم المالية التي لا تساعد المحللين الماليين للتنبؤات المستقبلية.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

المبحث الأول

إجراءات الدراسة الميدانية

إجراءات البحث:

يتضمن هذا الفصل منهج البحث، ومجتمع البحث وعينته، ووصفاً لخصائص عينة البحث، وأداة البحث، ومصادر بنائها، والمراحل والخطوات التي مرت بها عملية بناء الأداة حتى وصلت إلى صورتها النهائية بعد حصولها على الصدق والثبات اللازمين، وأخيراً الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات، وفيما يأتي تفصيل تلك الإجراءات:

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهتم بوصف الظاهرة كما هي عليه في الواقع، والتي تتمثل في البحث الحالي: "معيار الإفصاح عن السياسات المحاسبية وإمكانية تطبيقها في الجمهورية اليمنية" مجتمع وعينة البحث:

تكون مجتمع البحث من موظفين ومدراء شركات ومكاتب المراجعة المتمثلة في (شركة ديلويت اندتوش (حجر)، شركة جرانت ثورنتون، ريدان للمحاسبة والاستشارات، شركة هاشم اللاحجي، شركة كرو احفاد)، وقد تم اختيار عينة البحث من موظفي تلك الشركات، وقد تم توزيع (50) استبانة كعينة ممثلة للبحث، وتم استرجاع (46) استبانة من الاستبانات الموزعة بنسبة (88%)، وعدد (4) استبانات مفقودة بنسبة (12%)، وقد بلغت عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (46) استبانة بنسبة (88%).

مقياس أداة الدراسة الميدانية:

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب الجدول التالي.

مقياس ليكرت

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

عند اختيار الباحثين الدرجة (5) للاستجابة " أوافق بشدة " بذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة 100% تعطي نتائج إيجابية للفقرة حسب جدول الوزن النسبي رقم (1) وتم حساب الوزن النسبي بحسب الفقرات الإيجابية ويمكن تطبيق العكس في حالة الفقرات السلبية (Likert, R.1932)

جدول (1) يوضح الوزن النسبي

مسلسل	الدرجة اللفظي	الوزن النسبي من - إلى	النسبة 100%
5	عالية	4.20 - 5.00	100%
4	مرتفعة	3.40 - 4.20	89.8%
3	متوسطة	2.60 - 3.40	68.5%
2	منخفضة	1.80 - 2.60	49.8%
1	متدنية	1 - 1.80	31.7%

يتضح من الجدول رقم (1) كيفية احتساب التقدير اللفظي لأسئلة فرضيات البحث، وذلك على

النحو التالي:

- إذا كان المتوسط الحسابي للسؤال أقل من 1.8 والنسبة أقل من 36% فإن التقدير اللفظي له هو (غير موافق بشدة)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 1.8 وأقل من 2.6 والنسبة من 36% وأقل من 52% فإن التقدير اللفظي له هو (غير موافق)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 2.6 وأقل من 3.4 والنسبة من 52% وأقل من 68% فإن التقدير اللفظي له هو (محايد)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 3.4 وأقل من 4.2 والنسبة من 68% وأقل من 84% فإن التقدير اللفظي له هو (موافق)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 4.2 حتى 5 والنسبة من 84% حتى 100% فإن التقدير اللفظي له هو (موافق بشدة).

صدق أداة الدراسة:

للتحقق من صدق أداة الدراسة، قام الباحثين بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، من أعضاء هيئة التدريس في جامعة المستقبل، مما جعل الأداة أكثر دقة وموضوعية في القياس، وللوقوف على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وكان الهدف من تحكيم الاستبانة التحقق من الآتي:

- مدى ملائمة الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.

- مدى وضوح الفقرات الواردة في الاستبانة.

- مدى كفاية الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.

اختبار صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية:

تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Cornbach's) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة ومصدقيتها، فإذا كانت قيمة معامل ألفا أقل من 60% فإن مصداقية قائمة الاستبيان تكون ضعيفة، بينما إذا كانت بين 60% إلى 70% تعتبر المصداقية مقبولة، وإذا كانت قيمة ألفا بين 70% إلى 80% تعتبر أداة الدراسة جيدة، بينما إذا كانت القيمة أكثر من 80% فالمصداقية تكون مرتفعة.

جدول رقم (2) يبين نتائج اختبار كرونباخ (ألفا) لأداة البحث

م	المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات Alpha
1	مصادقية البيانات المالية	4	0.752
2	الحيادية والاستقلالية	5	0.700
3	صحة القرار	3	0.741
4	موثوقية المستخدمين	4	0.723
	الدرجة الكلية	16	0.746

يتضح من الجدول أن قيمة معامل الثبات ألفا لأداة جمع البيانات بشكل عام كانت مرتفعة، وهذا يعني أن درجة مصداقية الإجابات عالية، مما يشير إلى أن النتائج التي سترد لاحقاً قابلة للتعميم على مجتمع البحث.

الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة:

بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، تمت الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية، بهدف معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من والذي أدخلت إليه بيانات الدراسة الميدانية spss برنامج التحليل الإحصائي المحوسب، وقد استخدمت هذه الأساليب لبيان خصائص مجتمع الدراسة، ولوصف متغيرات الدراسة والتعرف على "معيار الإفصاح عن السياسات المحاسبية وإمكانية تطبيقها في

الجمهورية اليمنية"، وشمل ذلك:

1- التوزيع التكراري والنسب المئوية:

لحساب وتكرار ونسبة البيانات العامة لعينة الدراسة

2- المتوسط الحسابي:

وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد عينة الدراسة، عن كل فقرة من فقرات الدراسة مع العلم أنه يفيد في ترتيب الفقرات حسب أعلى متوسط حسابي.

3- الانحراف المعياري:

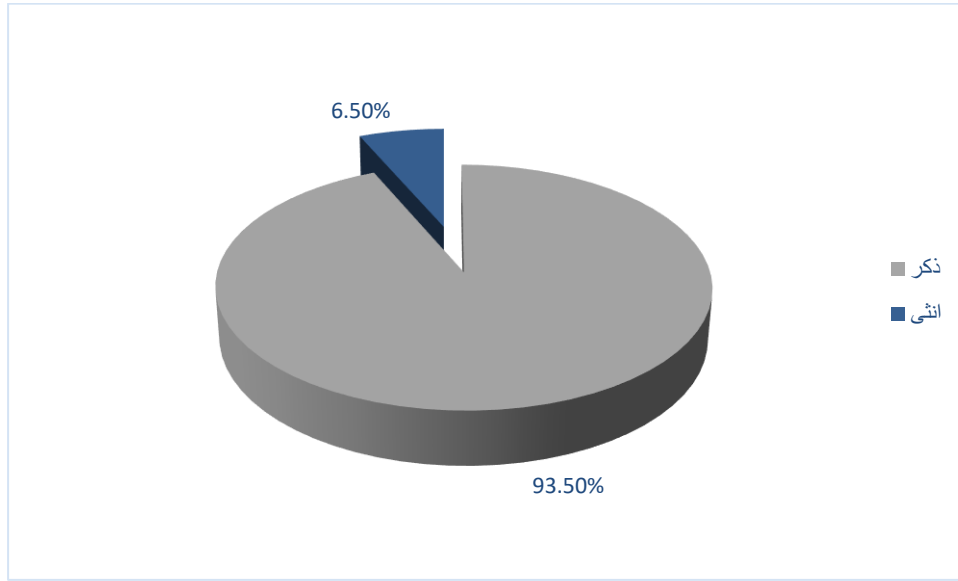
تم استخدامه لتحديد تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة عن قيم المتوسط الحسابي.

أولاً / الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة:

- حسب متغير النوع:

جدول رقم (3) يبين توزيع عينة البحث حسب متغير النوع

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
93.5%	43	ذكر
6.5%	3	انثى
100%	46	الإجمالي



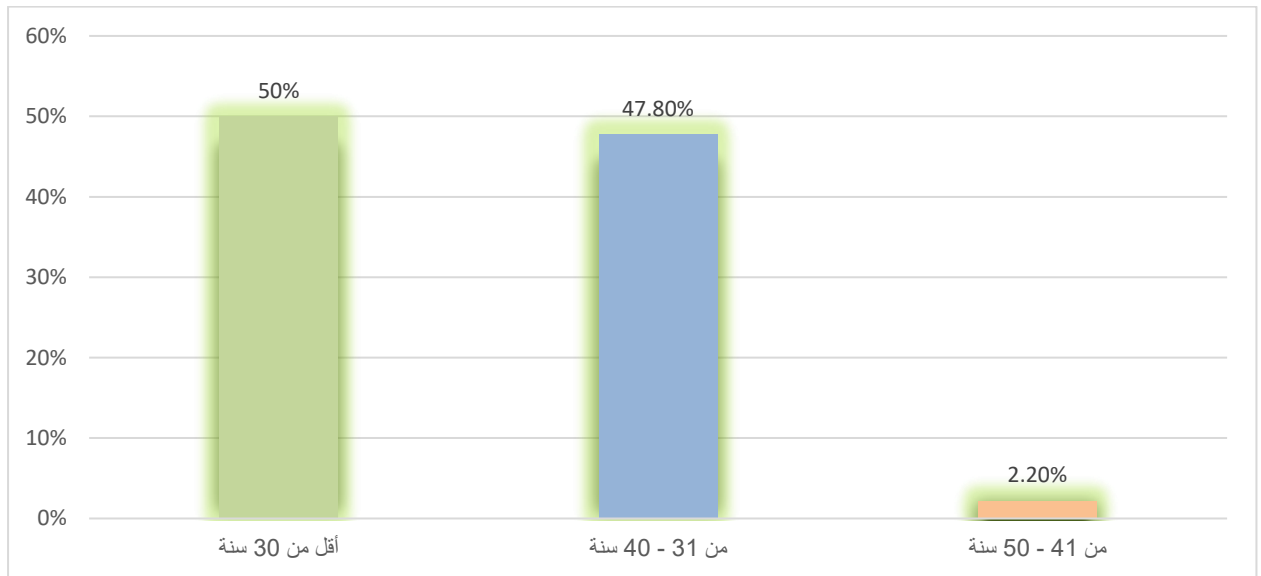
شكل رقم (1) يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير النوع

يتضح من الجدول (3) والشكل رقم (1) أن أغلب أفراد العينة من الذكور بتكرار بلغ (43) يمثلون ما نسبته 93.5% من إجمالي أفراد عينة البحث، وأن أفراد العينة من الإناث جاء بتكرار (3) وبنسبه 6.5%، لذا نجد أن أغلب أفراد العينة هم من فئة الذكور.

- متغير العمر:

جدول رقم (4) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر المشاركين بالعينة

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	23	50%
من 31 - 40 سنة	22	47.8%
من 41 - 50 سنة	1	2.2%
الإجمالي	46	100%



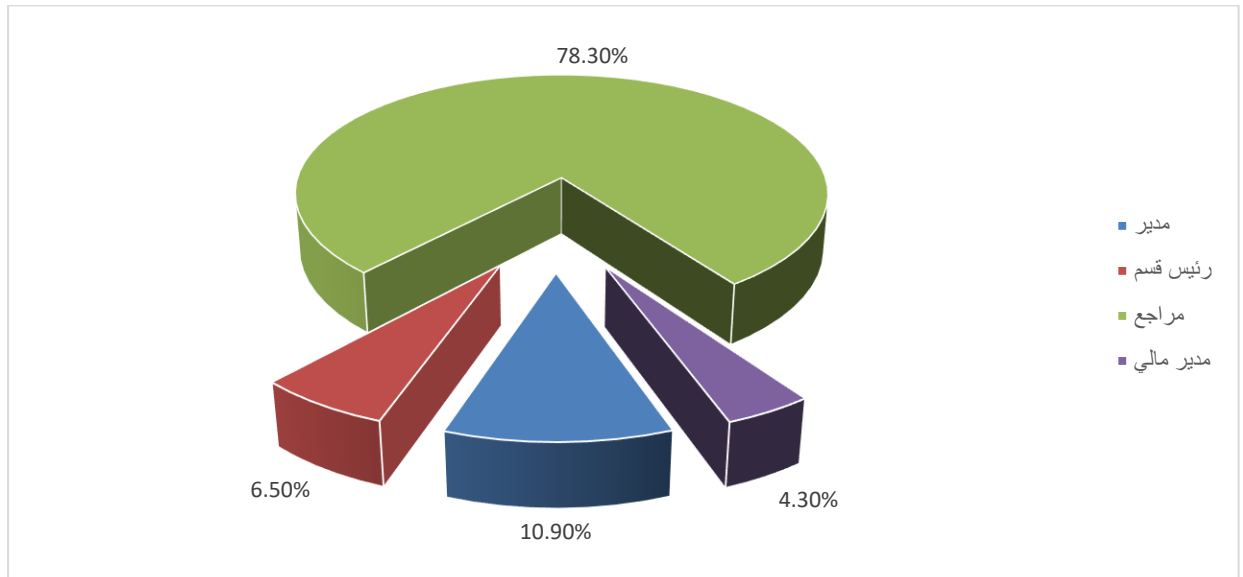
شكل رقم (2) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر المشاركين بالعينة

يتبين من الجدول رقم (4) والشكل رقم (2) أن غالبية أفراد العينة هم من فئة العمر (أقل من 30 سنة) بنسبة 50% بتكرار بلغ (23)، ثم فئة العمر (من 31 - 40 سنة) بنسبة 47.8% وبتكرار بلغ (22)، وأخيراً فئة العمر من (من 41 سنة - 50 سنة) بنسبة 2.2%، وبتكرار بلغ (1).

- المركز الوظيفي

جدول رقم (5) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المنصب الوظيفي

النسبة	التكرار	المركز الوظيفي
10.9%	4	مدير
6.5%	3	رئيس قسم
78.3%	36	مراجع
4.3%	2	مدير مالي
100%	46	الإجمالي



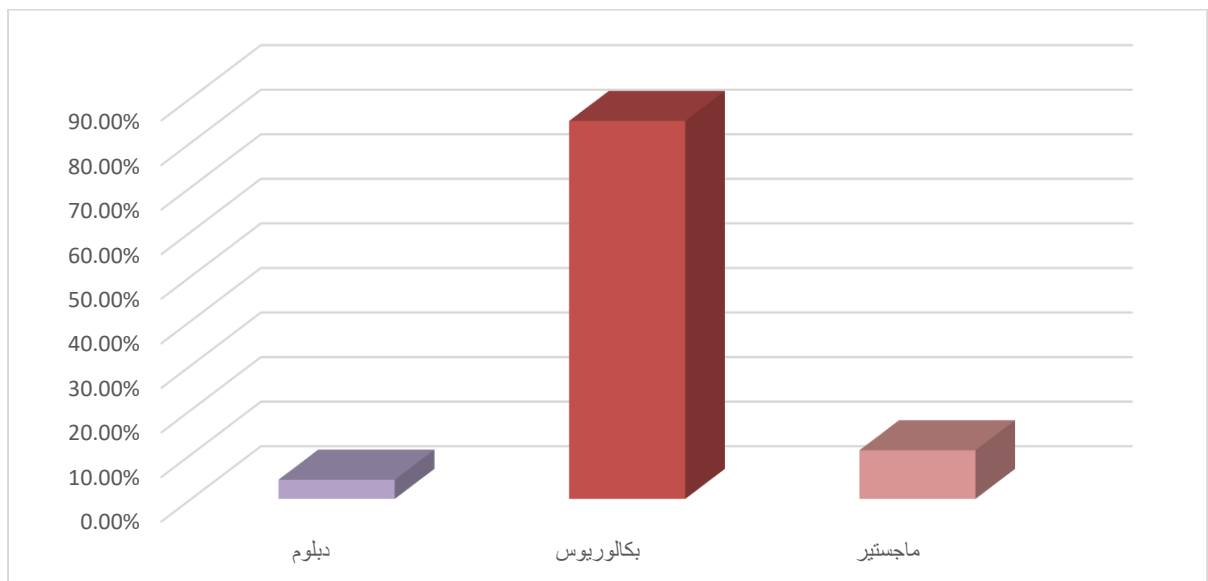
شكل رقم (3) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المركز الوظيفي

يتبين من الجدول رقم (5)، والشكل (3) الخاص بمتغير المركز الوظيفي لأفراد العينة، وجد أن أغلب العينة تمثلت في (مراجع) بنسبة 78.3% وبتكرار بلغ (36)، ومن ثم فئة المركز الوظيفي (مدير) بنسبة 10.9% وبتكرار بلغ (4)، ثم فئة المركز الوظيفي (رئيس قسم) بنسبة 6.5% وبتكرار (3)، وأخيراً فئة المركز الوظيفي (مدير مالي) بنسبة 4.3% وبتكرار (2)، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من ذوي المركز الوظيفي (مراجع) وهي العينة المطلوبة حسب متطلبات البحث.

- متغير المؤهل العلمي:

جدول رقم (6) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	2	4.3%
بكالوريوس	39	84.8%
ماجستير	5	10.9%
الإجمالي	46	100%



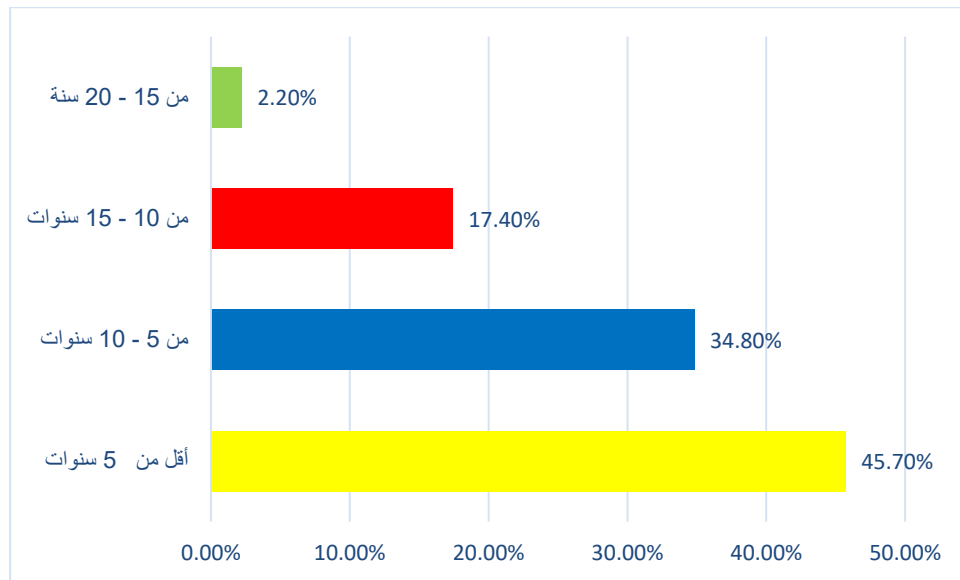
شكل رقم (4) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي

يتبين من الجدول رقم (6) والشكل رقم (4) أن غالبية أفراد العينة من فئة المؤهل العلمي (بكالوريوس) بنسبة 84.8% وتكرار بلغ (39)، ثم فئة المؤهل (ماجستير) بنسبة 10.9% وتكرار بلغ (5)، وأخيراً فئة المؤهل العلمي (دبلوم) بنسبة 4.3% وتكرار (2) تشير هذه النتائج إلى أن أغلب عينة البحث هم من ذوي المؤهلات الجامعية.

- عدد سنوات الخبرة:

جدول رقم (7) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير عدد سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	21	45.7%
من 5 - 10 سنوات	16	34.8%
من 10 - 15 سنوات	8	17.4%
من 15 - 20 سنة	1	2.2%
الإجمالي	46	100%



شكل رقم (6) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير عدد سنوات الخبرة

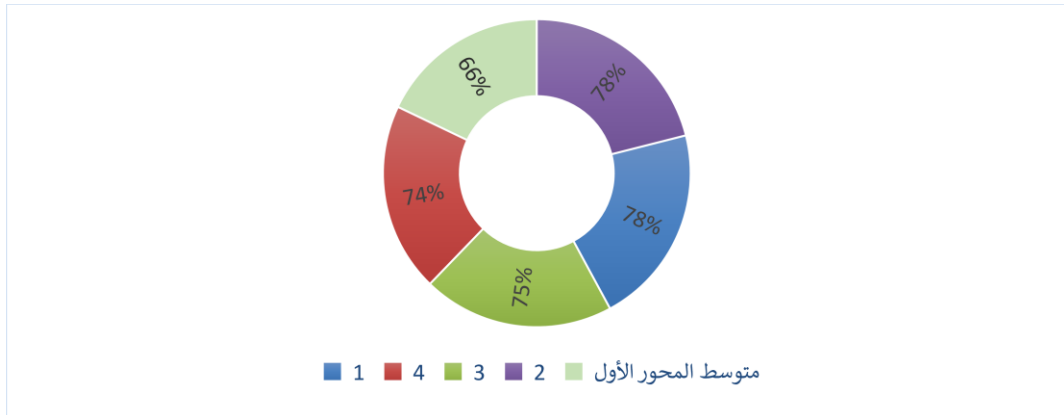
يتبين من الجدول رقم (7) والشكل رقم (6) أن غالبية أفراد العينة هم من فئة سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات) بنسبة 45.7% وبتكرار بلغ (21)، ثم فئة سنوات الخبرة (من 5 - 10 سنوات) بنسبة 34.8% وبتكرار بلغ (16)، ثم فئة سنوات الخبرة (من 10 - 15 سنوات) بنسبة 17.4% وبتكرار (8)، وأخيراً فئة سنوات الخبرة (من 15 - 20 سنة) بنسبة 2.2% وبتكرار بلغ (1)، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من ذوي الخبرة الجيدة في مجال العمل.

ثانياً: عرض النتائج المتعلقة بإجابة أسئلة الاستبيان

1- المحور الأول: مصداقية البيانات المالية ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية:

الجدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الأول

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	يوفر الإفصاح والشفافية في القوائم المالية معلومات مالية ملائمة لمستخدميها لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة	1	3.90	0.672	78%	مرتفع
2	تتميز المعلومات المالية المفصّل في عنها في القوائم المالية بالقابلية للفهم	4	3.68	0.859	73.6%	مرتفع
3	التشريعات والقوانين المتعلقة بالإفصاح تتماشى مع متطلبات المعايير المحاسبية.	3	3.73	0.960	74.6%	مرتفع
4	يتم تطوير قدرات ومهارات المحاسبين العاملين في مجال التدقيق وإعداد القوائم المالية بكفاءة ومصدقية عالية توازي المؤسسات العالمية	2	3.85	0.982	78%	مرتفع
	متوسط المحور الأول		3.32	0.260	66.4%	مرتفع



شكل رقم (7) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الأول

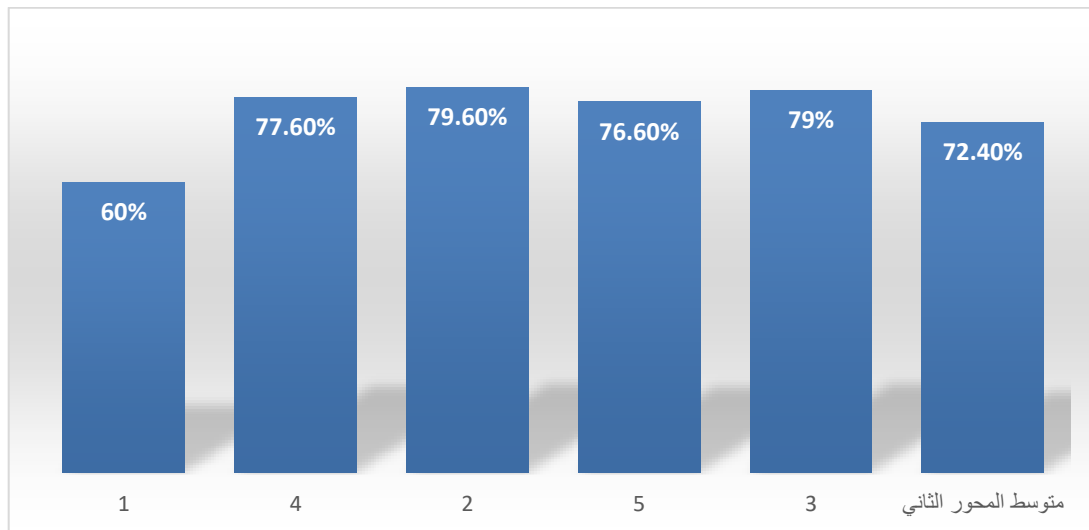
- يوضح الجدول رقم (8) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (مرتفع) على جميع فقرات المحور الأول؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (3.32)، والنسبة المئوية (66.4%)، وتحليل كل فقرة من فقرات المحور الأول وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط للفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:
- أن الفقرة (1) والتي تنص على (يوفر الإفصاح والشفافية في القوائم المالية معلومات مالية ملائمة لمستخدميها لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة) حصلت على الترتيب (الأول) بمتوسط حسابي (3.90)، وبتقدير لفظي (مرتفع)
 - أن الفقرة (4) والتي تنص على (يتم تطوير قدرات ومهارات المحاسبين العاملين في مجال التدقيق وإعداد القوائم المالية بكفاءة ومصداقية عالية توازي المؤسسات العالمية) حصلت على الترتيب (الثاني) بمتوسط حسابي (3.85)، وبتقدير لفظي (مرتفع).
 - أن الفقرة (3) والتي تنص على (التشريعات والقوانين المتعلقة بالإفصاح تتمشى مع متطلبات المعايير المحاسبية) حصلت على الترتيب (الثالث) بمتوسط حسابي (3.73)، وبتقدير لفظي (مرتفع).
 - أن الفقرة (2) والتي تنص على (تتميز المعلومات المالية المفصّل في عنها في القوائم المالية بالقابلية للفهم) حصلت على الترتيب (الرابع) بمتوسط حسابي (3.68)، وبتقدير لفظي (مرتفع).
 - الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الأول أقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى عدم وجود تشتت من قبل المبحوث.
- وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الأول نجد أنه بلغ (3.32) وانحراف معياري (0.260) وبتقدير لفظي (مرتفع)، وعلى ضوء ما سبق تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مصداقية البيانات المالية ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية.

2- المحور الثاني: الحيادية والاستقلالية ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية.

الجدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة

لفقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	التزم المؤسسات بالإفصاح عن السياسات المحاسبية والتغيرات التي تطرأ على معلومات القوائم المالية بكل شفافية وحيادية	1	4.03	0.698	60%	مرتفع
2	تتميز المعلومات المالية بالقابلية للمقارنة مع مؤسسات أخرى في نفس القطاع والنشاط	4	3.88	0.463	77.6%	مرتفع
3	تتميز المعلومات المالية المفصح عنها في القوائم المالية بالحيادية (خالية من التحيز)	2	3.98	0.768	79.6%	مرتفع
4	تقوم المؤسسات بالإفصاح عن نشاطاتها وإجراءاتها بكل وضوح وشفافية	5	3.83	0.747	76.6%	متوسط
5	يؤثر التغير في السياسات المحاسبية على الحيادية المعلومات المالية	3	3.95	0.504	79%	متوسط
	متوسط المحور الثاني		3.62	0.358	72.4%	مرتفع



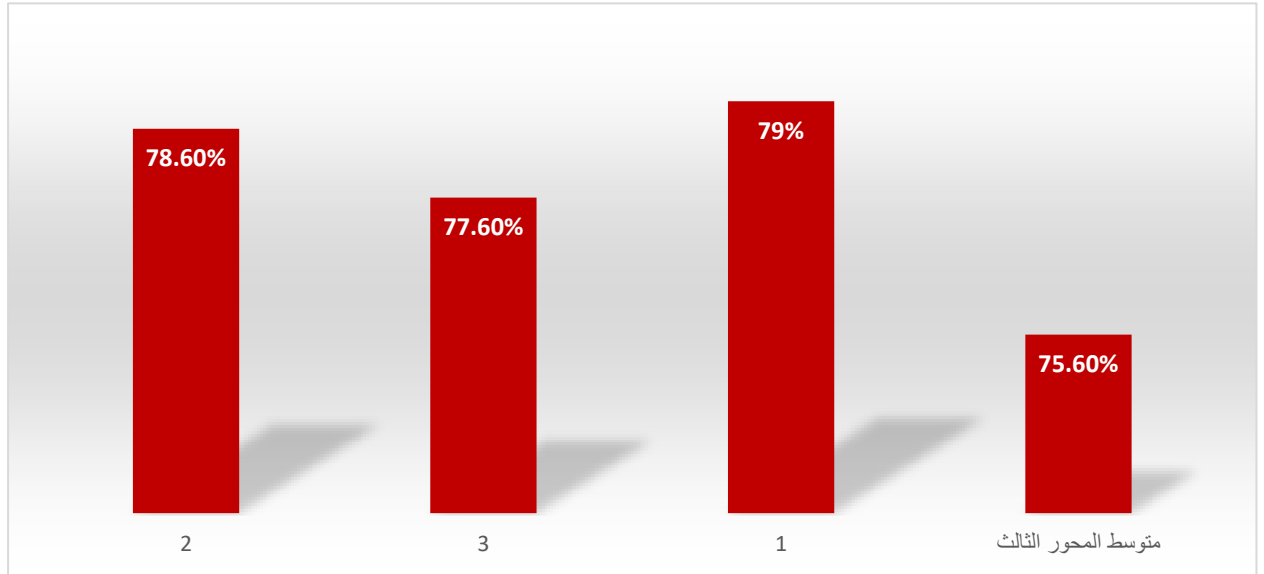
شكل رقم (8) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثاني

- يوضح الجدول رقم (9) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (مرتفع) على جميع فقرات المحور الثاني، وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (3.62)، والنسبة المئوية (72.4%)، وتحليل كل فقرة من فقرات المحور الثاني وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط للفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:
- أن الفقرة (1) والتي تنص على (الترزم المؤسسات بالإفصاح عن السياسات المحاسبية والتغيرات التي تطرأ على معلومات القوائم المالية بكل شفافية وحيادية) حصلت على الترتيب (الاول) بمتوسط حسابي (4.03) وبتقدير لفظي (مرتفع).
 - أن الفقرة (3) والتي تنص على (تتميز المعلومات المالية المفصّل عنها في القوائم المالية بالحيادية (خالية من التحيز)) حصلت على الترتيب (الثاني) بمتوسط حسابي (3.98) وبتقدير لفظي (مرتفع).
 - أن الفقرة (5) والتي تنص على (يؤثر التغير في السياسات المحاسبية على الحيادية المعلومات المالية) حصلت على الترتيب (الثالث) بمتوسط حسابي (3.95) وبتقدير لفظي (مرتفع).
 - أن الفقرة رقم (2) والتي تنص على (تتميز المعلومات المالية بالقابلية للمقارنة مع مؤسسات أخرى في نفس القطاع والنشاط) حصلت على الترتيب (الرابع) بمتوسط حسابي (3.88) وبتقدير لفظي (مرتفع).
 - أن الفقرة رقم (4) والتي تنص على (تقوم المؤسسات بالإفصاح عن نشاطاتها وإجراءاتها بكل وضوح وشفافية) حصلت على الترتيب (الخامس) بمتوسط حسابي (3.83) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الثاني أعلى وأقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى تشتت بشكل بسيط من قبل المبحوث.
- وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الثاني نجد أنه بلغ (3.62) وانحراف معياري (0.358) وبتقدير لفظي (مرتفع)، وعلى ضوء ما سبق تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحيادية والاستقلالية ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية.

3- المحور الثالث: صحة القرار ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية.

الجدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثالث

رقم الفقر	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	يجب أن تقوم المؤسسات بالإفصاح عن قوائم مالية ملائمة لاحتياجات مستخدميها وقابلة للمقارنة على المستوى المحلي والدولي	2	3.93	0.572	78.6%	مرتفع
2	تتميز المعلومات المالية المفصّل عنها في القوائم المالية بالموضوعية	3	3.88	0.563	77.6%	مرتفع
3	تتميز المعلومات المالية المفصّل عنها في القوائم المالية بإمكانية التحقق منه	1	3.95	0.639	79%	مرتفع
	متوسط المحور الثالث		3.78	0.620	75.6%	مرتفع



شكل رقم (9) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثالث

يوضح الجدول رقم (10) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (مرتفع) على جميع فقرات المحور الثالث؛ وبلغ متوسط الاستجابة لفقرات على (3.78)، والنسبة المئوية (75.6%)، وتحليل كل فقرة من فقرات المحور الثالث وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط للفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

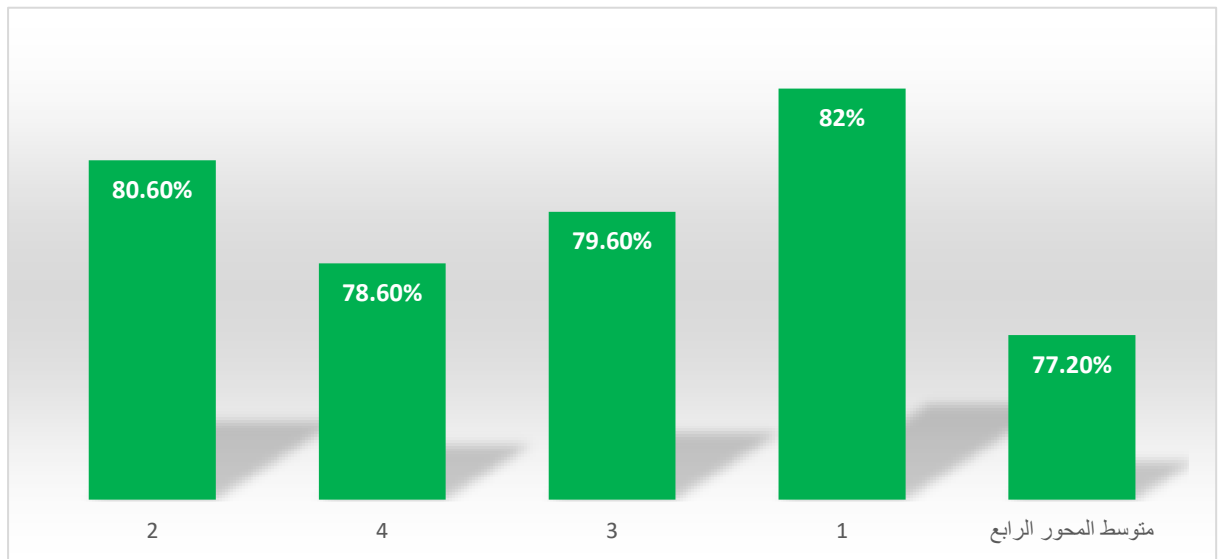
- أن الفقرة (3) والتي تنص على (تتميز المعلومات المالية المفصّل عنها في القوائم المالية بإمكانية التحقق منه) حصلت على الترتيب (الأول) بمتوسط حسابي (3.95) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (1) والتي تنص على (يجب أن تقوم المؤسسات بالإفصاح عن قوائم مالية ملائمة لاحتياجات مستخدميها وقابلة للمقارنة على المستوى المحلي والدولي) حصلت على الترتيب (الثاني) بمتوسط حسابي (3.93) وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (2) والتي تنص على (تتميز المعلومات المالية المفصّل عنها في القوائم المالية بالموضوعية) حصلت على الترتيب (الثالث) بمتوسط حسابي (3.88) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الثالث أعلى من الواحد الصحيح، مما يشير إلى وجود تشتت المبحوث.
- وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الثالث نجد أنه بلغ (3.78) وبانحراف معياري (0.620) وبتقدير لفظي (مرتفع)، وعلى ضوء ما تبين أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صحة القرار ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية.

4- المحور الرابع: موثوقية المستخدمين ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية.

الجدول رقم (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة

لفقرات المحور الرابع

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	يوفر الإفصاح والشفافية معلومات مالية ذات موثوقية وقابلة للفهم لمستخدميها لاتخاذ قرارات رشيدة	2	4.03	0.620	80.6%	مرتفع
2	إن توافر ضوابط تفرضها الهيئات المحاسبية على سياسة الإفصاح في المؤسسات من شأنه توفير وعرض تقارير مالية تتميز بالجودة والمصداقية	4	3.93	0.859	78.6%	مرتفع
3	إن الإفصاح السليم والملائم وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالمؤسسة بكل شفافية يزيد من ثقة واعتمادية المستخدمين	3	3.98	0.698	79.6%	مرتفع
4	يتم اعداد والافصاح عن القوائم المالية وتقديمها للمستخدمين في الوقت المناسب	1	4.10	0.778	82%	مرتفع
	متوسط المحور الرابع		3.86	0.231	77.2%	مرتفع



شكل رقم (10) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الرابع

- يوضح الجدول رقم (11) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (مرتفع) على جميع فقرات المحور الرابع؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (3.86)، والنسبة المئوية (77.2%)، وتحليل كل فقرة من فقرات المحور الرابع وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط للفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:
- أن الفقرة (4) والتي تنص على (يتم اعداد والافصاح عن القوائم المالية وتقديمها للمستخدمين في الوقت المناسب) حصلت على الترتيب (الاول) بمتوسط حسابي (4.10) وبتقدير لفظي (مرتفع).
 - أن الفقرة (1) والتي تنص على (يوفر الإفصاح والشفافية معلومات مالية ذات موثوقية وقابلة للفهم لمستخدميها لاتخاذ قرارات رشيدة) حصلت على الترتيب (الثاني) بمتوسط حسابي (4.03) وبتقدير لفظي (مرتفع).
 - أن الفقرة (3) والتي تنص على (إن الإفصاح السليم والملائم وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالمؤسسة بكل شفافية يزيد من ثقة واعتمادية المستخدمين) حصلت على الترتيب (الثالث) بمتوسط حسابي (3.98) وبتقدير لفظي (مرتفع).
 - أن الفقرة (2) والتي تنص على (إن توافر ضوابط تفرضها الهيئات المحاسبية على سياسة الإفصاح في المؤسسات من شأنه توفير وعرض تقارير مالية تتميز بالجودة والمصداقية) حصلت على الترتيب (الرابع) بمتوسط حسابي (3.93) وبتقدير لفظي (مرتفع).
 - الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الثالث أعلى من الواحد الصحيح، مما يشير إلى وجود تشتت المبحوث.
- وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الثالث نجد أنه بلغ (3.86) وبانحراف معياري (0.231) وبتقدير لفظي (مرتفع)، وعلى ضوء ما تبين أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين موثوقية المستخدمين ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية.

ثالثاً: عرض النتائج الإجمالية محاور الدراسة:

الجدول رقم (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات

أفراد العينة لمحاور الدراسة بشكل عام

م	المحاور	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	مصادقية البيانات المالية ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية	4	3.32	0.260	66.4%	مرتفع
2	الحيادية والاستقلالية ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية	2	3.62	0.358	72.4%	مرتفع
3	صحة القرار ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية	3	3.60	0.312	72%	مرتفع
4	موثوقية المستخدمين ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية	1	3.86	0.231	77.2%	مرتفع
	المتوسط العام لجميع المحاور		3.60	0.188	72%	مرتفع

يتضح من الجدول السابق والمتعلق بـ "معياري الإفصاح عن السياسات المحاسبية

وإمكانية تطبيقها في الجمهورية اليمنية"، أن متوسط محاور الاستبانة ككل بلغ (3.60)

وانحراف معياري (0.188)، ودرجة قياس (مرتفع)، حيث جاء المحور الأول: مصادقية البيانات

المالية ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية على المرتبة الرابع بمتوسط حسابي (3.32)

وانحراف معياري (0.260) وتقدير لفظي (مرتفع)، وحصل المحور الثاني: الحيادية والاستقلالية

ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.62) وانحراف

معياري (0.358) وتقدير لفظي (مرتفع)، وحصل المحور الثالث: صحة القرار ومدى تطبيق الإفصاح

عن السياسات المحاسبية على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.60) وانحراف معياري (0.312)

وتقدير لفظي (مرتفع). وحصل المحور الرابع: موثوقية المستخدمين ومدى تطبيق الإفصاح عن

السياسات المحاسبية على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.86) وانحراف معياري (0.231)

وتقدير لفظي (مرتفع).

ويعزو الباحثين حصول محاور الدراسة بشكل عام على موافقة عينة الدراسة بدرجة قياس

(مرتفعة) على أنه يوجد تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية.

أختبار ارتباط الفرضيات

جدول رقم (13) معامل ارتباط بيرسون بين المحاور وبعضها والدرجة الكلية

م	المحاور	عدد الفقرات	معامل بيرسون
1	مصادقية البيانات المالية	4	.864**
2	الحيادية والاستقلالية	5	.723**
3	صحة القرار	3	.733**
4	موثوقية المستخدمين	4	.668**
	الدرجة الكلية	16	.728**

** عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.001$)

من خلال الجدول رقم (13) بحساب معامل ارتباط بيرسون لكل محور من محاور الاستبيان الثلاثة، والدرجة الكلية للاستبيان ككل بوصفه محكاً داخلياً، وقد دلت النتائج أن جميع محاور الاستبيان الثلاثة دالة عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0.001$)، ويتضح وجود ارتباط موجب وقوي، كما تشير النتائج إلى تحقق الصدق للاستبيان، وبالتالي تطبيقه بكفاءة على عينة الدراسة.

النتائج والتوصيات

من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاول الباحثون معالجة اشكالية البحث التي تدور حول معيار الإفصاح عن السياسات المحاسبية وامكانية تطبيقها، فقد تم التوصل من خلال الإطار النظري والدراسات السابقة إلى بعض الاستنتاجات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:-

أولاً: النتائج

1. يهدف معيار الإفصاح المحاسبي إلى تطبيق السياسات المحاسبية بصورة خالية من التشويش والتضليل، وكذا معرفة مدى تطبيق هذه السياسات.
 2. الإفصاح المحاسبي أصبح ضرورة حتمية يجب على كل المؤسسات التعامل به.
 3. تطبيق معايير السياسات المحاسبية يساهم في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف فئات المستخدمين.
 4. الاعتماد على النظام المالي والمحاسبي الجديد يعتبر أكثر أماناً للمتعاملين الاقتصاديين خاصة من ناحية الشفافية والإفصاح.
 5. يوفر الإفصاح والشفافية في القوائم المالية معلومات مالية ملائمة لمستخدميها لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.
- وخلص البحث إلى عدد من الاستنتاجات بناءً على نتائج التحليل الإحصائي للبيانات التي شملها البحث فيما يلي أهم تلك الاستنتاجات:
6. وافقت العينة في المحور الأول: على أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مصداقية البيانات المالية ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية، بمتوسط حسابي (3.32) وبانحراف معياري (0.260) وبتقدير لفظي (مرتفع).
 - يتم تطوير قدرات ومهارات المحاسبين العاملين في مجال التدقيق وإعداد القوائم المالية بكفاءة ومصادقية عالية توازي المؤسسات العالمية.
 - أن التشريعات والقوانين المتعلقة بالإفصاح تتماشى مع متطلبات المعايير المحاسبية.
 - أن نشر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب يساعد على اتخاذ القرارات الملائمة، الالتزام بقواعد ودورية النشر يزيد من الثقة في المعلومات المنشورة.
 - تتميز المعلومات المالية المفصح عنها في القوائم المالية بأنها قابلة للفهم.
7. وافقت العينة في المحور الثاني: أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحيادية والاستقلالية ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية، بمتوسط حسابي (3.62) وبانحراف معياري (0.358) وبتقدير لفظي (مرتفع).

- يرفع مستوى التزام المؤسسات بالإفصاح عن السياسات المحاسبية والتغيرات التي تطرأ على معلومات القوائم المالية بكل شفافية وحيادية.
- تتميز المعلومات المالية المفصّل عنها في القوائم المالية بالحيادية (خالية من التحيز).
- أن أيّ تغيير في السياسات المحاسبية يؤثر على الحيادية للمعلومات المالية.
- 8. وافقت العينة في المحور الثالث: على أن صحة القرار ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية، بمتوسط حسابي (4.31) وبانحراف معياري (0.670) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن المؤسسات يجب أن تقوم بالإفصاح عن قوائم مالية ملائمة لاحتياجات مستخدميها وقابلة للمقارنة على المستوى المحلي والدولي.
- أن النشر للتقارير المالية يساعد في توفير المعلومات وتحديثها بصورة فورية.
- أن النشر يساعد في توفير معلومة نمطية لجميع المستخدمين مما يساعد في رفع الكفاءة وتنوع فرص التطوير.

ثانياً: التوصيات

- بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج، توصي الدراسة بالآتي:
- إيلاء الإفصاح المحاسبي المزيد من الاهتمام من قبل المؤسسات اليمنية والعمل بجديه على تحسين مستواه في تقاريرها المالية.
- أهمية إدراك إدارات المؤسسات المالية لوجود علاقة بين الحيادية والاستقلالية ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية، إذ أن زيادة مستوى هذا الإفصاح يعكس صورة جيدة عن هذه السياسات ويعطي مؤشراً عن إمكانيات النجاح المستقبلي للمؤسسة ومدى قدرتها على المنافسة والتفوق والبقاء.
- يعتبر الإفصاح المحاسبي ودوره في التعامل مع المستخدمين باعتبارها محركاً أساسياً باتجاه نجاح المنظمة وتميزها.
- تتميز المعلومات المالية المفصّل عنها في القوائم المالية بإمكانية التحقق منه.
- محاولة إجراء دراسات حول قياس جودة الإفصاح عن الموارد البشرية في التقارير المالية.
- الربط بين مستوى الإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية ومواضيع أخرى السياسات المحاسبية، والتحكم المؤسسي.

المراجع

- 1- احمد حلمي جمعة، نظرية المحاسبة المالية (النموذج الدولي الجديد)، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 2- الإيراني، محمد فضل، مذكرات في النظرية المحاسبية، صنعاء، منشورات جامعة صنعاء، 1998.
- 3- الحساني، ميسون داوود حسين، أساليب الإفصاح المحاسبي: دراسة لبيان تفضيلات مستخدمي المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1997.
- 4- الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، (الكويت، دار السلاسل، 1990)
- 5- الصيخ، عبد الحميد، مذكرات في المحاسبة الدولية، صنعاء، منشورات جامعة العلوم والتكنولوجيا، 1999.
- 6- تركي، محمود إبراهيم، "متطلبات الإفصاح العامة وقياس مدى توافرها بالقوائم المالية للشركات المساهمة السعودية"، مجلة كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، جده، مطابع جامعة الملك سعود، 2003م.
- 7- جربوع، يوسف، مراجعة الحسابات المتقدمة، وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، الطبعة الاولى، عمان، دار حنين، 2003م.
- 8- حماد طارق عبد العال، التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل، جامعة عين الشمس، مصر، 2000.
- 9- حمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، البتراء، سنة، 2004.
- 10- حنان، رضوان حلوة، نظرية محاسبية، (سوريا، منشورات جامعة حلب، 2003).
- 11- سامر مظهر قنطقجي، دور السياسات المحاسبية في التحوط، موقع مدرسة الاقتصاد الإسلامي، 2012
- 12- سامر مظهر قنطقجي، لغة الإفصاح المالي والمحاسبي، لطبعة الأولى، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، حماة، سوريا، 2012.
- 13- عبدالله، خالد أمين، الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 92، تشرين أول، 1995.
- 14- عتير سليمان، مرونة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائية (دراسة ميدانية من وجهة نظر مهنية)
- 15- علي يوسف " السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، المعيار المحاسبي الدولي رقم 8، دورة المعايير الدولية لإعداد

- 16-** عماد، طارق، موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة من المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2004م.
- 17-** محمد عبد الحميد محمد عطية، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2014.
- 18-** مطر، محمد عطية، الأهمية النسبية للبيانات المالية المدققة الصادرة عن شركات المساهمة بدولة الكويت كمصدر للمعلومات لمتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض، مجلة دراسات للعلوم الإدارية والاقتصاد، المجلد 20، العدد 2، نيسان 1991.

الملاحق



الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المستقبل
كلية العلوم الإدارية والمالية
قسم المحاسبة

استبيان البحث

الاخ/الاخت
المحترم/المحترمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ، وبعد
نتوجه إليكم بالتقدير والاحترام املين تعاونكم في الرد على أسئلة استبيان
الدراسة المقدم من الطلاب:
الموسوم بـ:

معيار الإفصاح عن السياسات المحاسبية وإمكانية تطبيقها في الجمهورية اليمنية

- للحصول على درجة البكالوريوس في مجال المحاسبة.
وعليه: نرجو منكم قراءة مفردات الاستبيان المرفق بدقة والاجابة على أسئلته وذلك
بوضع إشارة (✓) في الخانة المحددة علماً بأن المعلومات التي ستدلون بها ستستخدم
لأغراض البحث العلمي فقط.

وتقبلوا خالص التحية والتقدير..

الباحثون

المعلومات الشخصية الوظيفية:

الرجاء الاجابة عن الاسئلة الاتية بوضع علامة (✓) على الاجابة المناسبة:

- 1) الجنس: ذكر () أنثى ()
2-العمر:
أ. أقل من 30 سنة () ب. من 31 الى أقل كم 40 سنة ()
ج. من 41 الى اقل من 50 سنة () د. أكثر من 50 سنة ()

- 3) المركز الوظيفي
أ. مدير ()
ب. رئيس قسم ()
ج. مراجع ()
د. مدير مالي ()

- 4) المؤهل العلمي:
أ. ثانوية ()
ب. دبلوم ()
ج. بكالوريوس ()
د. ماجستير ()

- 5- سنوات الخبرة:
أ. أقل من 5 سنوات ()
ب. من 5 الى أقل من 10 سنوات ()
ج. من 10 الى اقل من 15 سنة ()
د. من 15 الى أقل من 20 سنة ()
هـ. أكثر من 20 سنة ()

المعلومات الموضوعية:

- المحور الأول: مصداقية البيانات المالية ومدى تطبيق الإفصاح عن السياسات المحاسبية

م	العبرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	المحور الأول: مصداقية البيانات المالية					
1	يوفر الإفصاح والشفافية في القوائم المالية معلومات مالية ملائمة لمستخدميها لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة					
2	تتميز المعلومات المالية المفصح في عنها في القوائم المالية بالقابلية لفهم					
3	التشريعات والقوانين المتعلقة بالإفصاح تتماشى مع متطلبات المعايير المحاسبية.					
4	يتم تطوير قدرات ومهارات المحاسبين العاملين في مجال التدقيق وإعداد القوائم المالية بكفاءة ومصداقية عالية توازي المؤسسات العالمية					
	المحور الثاني: الحيادية والاستقلالية					
5	التزم المؤسسات بالإفصاح عن السياسات المحاسبية والتغيرات التي تطرأ على معلومات القوائم المالية بكل شفافية وحيادية					

					6	تتميز المعلومات المالية بالقابلية للمقارنة مع مؤسسات أخرى في نفس القطاع والنشاط
					7	تتميز المعلومات المالية المفصّل عنها في القوائم المالية بالحيادية (خالية من التحيز)
					8	تقوم المؤسسات بالإفصاح عن نشاطاتها وإجراءاتها بكل وضوح وشفافية
					9	يؤثر التغير في السياسات المحاسبية على الحيادية المعلومات المالية
						المحور الثالث: صحة القرار
					10	يجب أن تقوم المؤسسات بالإفصاح عن قوائم مالية ملائمة لاحتياجات مستخدميها وقابلة للمقارنة على المستوى المحلي والدولي
					11	تتميز المعلومات المالية المفصّل عنها في القوائم المالية بالموضوعية
					12	تتميز المعلومات المالية المفصّل عنها في القوائم المالية بإمكانية التحقق منه
						المحور الرابع: موثوقية المستخدمين
					13	يوفر الإفصاح والشفافية معلومات مالية ذات موثوقية وقابلة للفهم لمستخدميها لاتخاذ قرارات رشيدة
					14	إن توافر ضوابط تفرضها الهيئات المحاسبية على سياسة الإفصاح في المؤسسات من شأنه توفير وعرض

					تقارير مالية تتميز بالجودة والمصداقية	
					إن الإفصاح السليم والملائم وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالمؤسسة بكل شفافية يزيد من ثقة واعتمادية المستخدمين	15
					يتم اعداد والافصاح عن القوائم المالية وتقديمها للمستخدمين في الوقت المناسب	16